

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تغير السكن الريفي في محافظة أسيوط
المصدر:	مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
الناشر:	جامعة المنوفية - كلية الآداب - مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية
المؤلف الرئيسي:	أحمد، عماد سامي يوسف
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	269 - 222
رقم MD:	933505
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	أسيوط، مصر، جغرافيا السكان، التنمية الريفية، التخطيط العمراني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/933505

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي
وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جامعة المنوفية
مركز البحوث الجغرافية
والكارتوجرافية
بمدينة السادات

مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية

العدد الأول

تغيير السكن الريفي
فمن مكافحة أسيوط

وكتدر

عماد سامي يوسف أحمد

مدرس الجغرافيا البشرية
كلية الآداب - جامعة أسيوط

مقدمة:

تعد دراسة المسكن أحد موضوعات جغرافية العمران الرئيسية التي اهتم بها كثير من الجغرافيين ، وبخاصة الاجتماعيين منهم - إذ اعتبره Brunhes من بين الحقائق الأساسية في الجغرافية البشرية حيث أنه يعبر عن التراث الحضاري قديما وحديثاً^(١) كما اعتبره ديماجيون جوهر دراسة العمران الريفي^(٢). وعلى الرغم من ارتباط المسكن الريفي وظيفيا بالبيئة الزراعية فإنه يتأثر بما يطرأ على عناصر هذه البيئة من متغيرات عبر الزمن ، وهي التغيرات التي يمكن فهمها وتفسيرها في ضوء التغيرات التي تطرأ على نشاط الإنسان ، وعلى المكان من ناحية ، وتلك التغيرات التي تطرأ على طبيعة العلاقة بين القرية والمدنية ، والتحسن الواضح في مستويات المعيشة ونوعية الحياة في المناطق الريفية.

وهكذا يصبح المسكن والتغيرات التي تطرأ عليه أحد المداخل الأساسية في تنمية القرية المصرية.

موضوع الدراسة :

حظي موضوع الإسكان ونمط السكنى بأهمية خاصة في إطار دراسة جغرافية المدن باعتبار أن مسألة الإسكان تعد مشكلة حضرية ترتبط بارتفاع الكثافة السكانية في المدينة والتضخم الحضري وما يفرضه من توسع عمراني ، وتدهور أوضاع السكن بفعل تيارات الهجرة الريفية الحضرية - وما نفرزه من صعوبات في مجال الحصول على مسكن ملائم وظهور أنماط متباينة من المساكن العشوائية.^(٣)

أما الدراسات التي تناولت الإسكان الريفي أو عرجت عليه فقد تناولته في إطار وصفى مع الإشارة إلى ملامح التغيير للسكن الريفي أو دراسة أحد عوامل تغيير السكن الريفي في ظل قناعة بعدم وجود أزمة للإسكان في المناطق الريفية ، ومع زيادة حدة كثافتها السكانية من جهة - وتبلور تيار الهجرة المرتدة من

(١) Brunhes, J., "Human Geography", London, 1951, p. 52.

(٢) Demaungeo, A, Problems de Geographic Humaine, Paris, 1944, PP. 5-9

(٣) محمد إبراهيم عبد النبي ، المسكن الريفي - دراسة في الدلالات الاجتماعية لتطور نمط العمران عبر الزمان ، حوليات كلية الآداب - جامعة المنصورة ، العدد ٢٢ ، يناير ١٩٩٨ .

المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية في الآونة الأخيرة.^(١) ومع تزايد الحزم في تطبيق قوانين عدم الاعتداء على الأراضي الزراعية ، جميعها فرضت مشكلة الإسكان في المناطق الريفية ، وظهرت الأزمة بصورة غير مستبوقة ، وتغير الشكل العام للقرية والمسكن الريفي بشكل يكاد يكون تاماً سواء من حيث الشكل ومادة البناء والوظيفة، ولذلك فرغت القرية من مضمونها الإنتاجي.^(٢) وكذلك فرغت المنطقة السكنية بالقرية من محتواها السكني.^(٣)

ومع ذلك مازالت السياسات الحكومية للإسكان تركز على المدن الكبرى والمناطق الحضرية ، والتوسع في المدن الجديدة دون اهتمام يذكر بالمناطق الريفية ، ولم تحظ قضايا الإسكان الريفي ومشاكله بالاهتمام الكافي على الرغم أن ٥٦% من السكان في البلاد تقريباً يقيمون في هذه المناطق الريفية التي يتزايد فيها ضغط السكان على الأرض ، مع محدودية الحيز العمراني للقرى وتأخر التخطيط العمراني في المناطق الريفية ، في الوقت الذي لا تطبق فيه قوانين عدم الاعتداء على الأراضي الزراعية بدقة ، وهو الأمر الذي جعل مشكلات الإسكان الريفي تصل إلى مرحلة الأزمة ، التي يجب التصدي لها على المستوى القومي بأسلوب يقوم على التخطيط العلمي.

وفي الحقيقة لا ترجع الأزمة الراهنة في الإسكان الريفي إلى مجرد تطبيق قوانين عدم الاعتداء أو البناء على الأراضي الزراعية ، ولكن ترجع هذه الأزمة إلى تراكمات امتدت عبر الفترات التاريخية المتتابعة ، وكان لكل فترة تاريخية منها مشكلاتها النوعية ، غير أن نقطة البدء الحقيقية في ظهور المشكلة ترجع إلى بداية الستينات وزادت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات مع ظهور الهجرة الريفية إلى الدول النفطية،^(٤) وما تبعها من تحولات اجتماعية واقتصادية ساعدت

^(١) أحمد على إسماعيل، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان في مصر ، ندوة نحو خريطة جغرافية جديدة

لمصر ، الجمعية الجغرافية المصرية ، سنة ١٩٩٩ ، ص ص ٧٣-٨٨.

^(٢) فتحى محمد مصيلحي ، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١ ، بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الأول ، مطابع الطبوجى التجارية ، سنة ١٩٩٠.

^(٣) صلاح عبد الجابر عيسى ، التطور العمراني لقرية جروان -محافظ المنوفية-مؤسسة الأمانة للطباعة ، الباجور ، ١٩٨٦.

^(٤) كريمة كريم ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصري ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٤ ، أبريل ١٩٨٦.

- فايز محمد العيسوي ، الهجرة إلى الدول العربية وتغير ملامح القرية المصرية-روية جغرافية تطبيقية على إحدى قرى المنوفية ، رسائل جغرافية - جامعة الكويت ، مايو ١٩٩٣.

على ظهور ملكية جديدة بخلاف الملكية الزراعية وهي رأس المال النقدي القائم على التجارة إلى جانب ظهور المشروعات الاستثمارية بالقرية. مما أدى لتغيرات سريعة ومتلاحقة جلبت معها صور التباين والتحديث في أوضاع المسكن الريفي في الوقت نفسه وصلت أزمة الإسكان الريفي إلى ما هي عليه الآن.^(١)

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء مزيد من الضوء على أوضاع السكن الريفي في الصعيد عامة - وأسيوط بصفة خاصة- وضور التغير التي طرأت على المسكن الريفي بخصائصه التقليدية، والكشف عن مدى ارتباط هذه التغيرات في أوضاع المسكن الريفي بتلك التغيرات التي طرأت على القرية المصرية، والوقوف على انعكاساتها في صورة التفاعل بين الإنسان والبيئة ومحاولة التنبؤ باتجاه تأثير هذه المتغيرات على مستقبل أوضاع الإسكان الريفي في الصعيد، الأمر الذي شجع الباحث لاختيار موضوع البحث، علاوة على عدة اعتبارات أخرى تشمل:-

- ⊞ تنامي دور الدولة نحو الاهتمام بالريف المصري من خلال إقرار البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة، مشروع شروق، في يوليو ١٩٩٦.^(٢)
- ⊞ موقع أسيوط بين محافظات مصر الوسطى ومحافظات مصر العليا جعلها نموذجا جيدا لمحافظات الوادي ذات النمط الشريطي المميز، لدراسة التغيرات التي طرأت على السكن الريفي في الصعيد.
- ⊞ معاشة الباحث لهذه المحافظة الأمر الذي ساعد على رصد التغيرات السكنية بين الماضي والحاضر والتعرف على مشكلات البيئة الريفية واحتياجات أفرادها.

- محمد أحمد أبو الليل، أثر هجرة الريفيين للخارج على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في محافظة أسيوط، ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة - جامعة أسيوط، سنة ١٩٩٣.
- سيد أحمد سالم قاسم، أثر هجرة الريفيين إلى الخارج على المسكن الريفي - دراسة تطبيقية لقرية "تبيت" مركز مشتول السوق-الشرقية، مجلة الجغرافية والتنمية، جامعة المنوفية، العدد[٤] لسنة ١٩٩٥.

^(١) محمد عاطف غيث، "دراسات في علم الاجتماع القروي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة ١٩٨٥.

^(٢) جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة، "شروق"، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٧.

الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث ومنطقة الدراسة إلى ما يلي:-

أ- الرسائل العلمية: التي تناولت محافظة أسيوط في الفترة الأخيرة ما يلي:-

الدراسة التي قدمها محمد أحمد أبو الليل [١٩٩٣] عن الآثار المترتبة على الهجرة في القرية المصرية بالنسبة للقوى العاملة الزراعية والحياسة الزراعية وتقلص المساحة الزراعية نظراً لتحويلها إلى أراضى بناء،^(١) وكذلك ما قدمه مجدى محمد رضوان [١٩٨٢] عن تأثير الإمكانات الحديثة فى تطوير القرية المصرية.^(٢) إلى جانب دراسة كامل عبد الناصر عام ١٩٧٥ والذي كان أول الباحثين الذى تعرض لدراسة تصميم المسكن الريفي والعوامل المؤثرة منه^(٣) وتأتى دراسة أحمد هلال محمد [١٩٩٣] عن تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية- وفيه ألقى الضوء على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية على عمارة القرية والأسباب التي أدت إلى هذا التغير ونتائجها.^(٤)

ب- البحوث والرسائل العلمية: التي تناولت موضوعات العمران الريفي خلال السنوات الأخيرة وأفاد منها الباحث ما يلي :-

صالح عبد الجابر عيسى: وتناول جغرافية العمران الريفي لمركز رشيد [١٩٨٢] وتنميط وتخطيط المستوطنات الريفية فى الفيوم [١٩٨٢] والتطور العمرانى لقرية جروان بالمنوفية [١٩٨٦] والقرى التوأمية بمحافظة المنوفية [١٩٩٠] وعمران الهوامش الحضر الريفية بالمنوفية [١٩٩٠] وأهم التغيرات الجغرافية فى العمران الريفي بمنطقة رشيد فى الربع الأخير من القرن العشرين [٢٠٠٠م]

فتحى مصيلحي: التنمية العمرانية الرأسية للقرية المصرية ١٩٩٠، الهيراركية الحجمية والبعدية لشبكة القرى المصرية ١٩٩٠، والمعمور المصرى فى

(١) محمد أحمد أبو الليل، مرجع سبق ذكره، سنة ١٩٩٣.

(٢) مجدى محمد رضوان، دراسات تحليلية عن تطور القرية المصرية - تحت تأثير الإمكانات الحديثة للتقدم العلمى والتكنولوجى -، ماجستير غير منشورة، جامعة أسيوط - كلية الهندسة، سنة ١٩٨٢.

(٣) كامل عبد الناصر، دراسة معمارية لتطوير مسكن الفلاح، ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة - جامعة أسيوط سنة ١٩٧٥.

(٤) أحمد هلال محمد، تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية، دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة - جامعة أسيوط، سنة ١٩٩٣.

- مطلع القرن ٢١ بين مشاكل التنمية وتخطيط القرية المصرية ١٩٩٠م.
- ☐ محمد فريد أبو العلا: المسكن الريفي المصري [١٩٩٠] وتطرق إلى الدراسة الاجتماعية للمجتمع الريفي وما طرأ عليه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين.
- ☐ إسماعيل يوسف إسماعيل [١٩٩٦] وتناول اتجاهات التغير في قرى المنوفية ، والكشف عن العلاقة بين اتجاه التعلية الرأسية للمبنى السكني والتوسع العمراني الأفقي وعلاقة ذلك باتجاهات التغيرات في التراكيب الاقتصادية والاجتماعية للسكان والملاحح العمرانية للقرية وظروف نشأتها.
- ☐ مصطفى عبد الحفيظ ، ماجدة اكرام عبيد ، تخطيط وتصميم القرى النموذجية في إطار التنمية العمرانية والبيئة [١٩٩٩م] وفيها تطرق إلى أنماط المساكن الريفية والتغيرات التي طرأت على مرفولوجية المسكن.
- ☐ محمد أحمد أحمد خفاجي ، التغيرات السكنية في قرية الغفارية - مركز مشتول السوق [٢٠٠٢].

مناهج البحث :-

تطلب تحقيق أهداف البحث إتباع عدة مناهج جغرافية تبعاً لطبيعة موضوع الدراسة منها:-

[١] **منهج التحليل المكاني Spatial Analysis Approach** ويهدف إلى إبراز الاختلافات المكانية لتوزيع الظواهر الناجمة عن التفاعل بين العوامل المؤثرة في منطقة الدراسة ، ويتم ذلك من خلال التحليل الاحصائي للبيانات على أصغر الوحدات الإدارية بإقليم الدراسة [النواحي] وتوزيع نتائجه على خرائط توزيعات تبسط خلاصة الدراسة. (١)

[٢] **المنهج السلوكي: Behavioral Approach** ويهدف إلى فهم التوزيعات المكانية واتجاه الظواهر التي يصنعها الإنسان والتي تولدت عن قراراته وسلوكياته. (٢) ويساعد هذا المنهج على تفسير التقاليد الريفية بالحفاظ على حرمة وخصوصية المسكن وندرة السكن المؤجر للغير أو التمسك بمفاهيم الحفاظ على الأرض، أو نتيجة للسلوك حيال وهن قوانين الإسكان.

(١) فتحى محمد مصيلحي ، مناهج البحث الجغرافي ، مركز معالجة الوثائق بالكمبيوتر ، سنة ١٩٩٤.

(٢) محمد محمد زهرة ، اتجاهات وسلوك الهجرة لدى طلاب الجامعة، دراسة جغرافية ، كلية الآداب-جامعة المنيا ، العدد ٨ ، سنة ١٩٩٤ ، ص ٧-١١.

المصادر والأساليب البحثية:-

أعتمد البحث على عدة مصادر يمكن إيجازها فيما يلي:-

- ☐ الخرائط الطبوغرافية والتفصيلية لبعض قرى محافظة أسيوط ، مقياس ١ : ٢٥٠٠٠ : ١ ، ٢٥٠٠٠٠ : ١ ، ١٠٠٠٠٠٠ : ١ علاوة على الصور الجوية لكردون المباني لعام ١٩٨٥ .
- ☐ النتائج النهائية لتعداد السكان والمباني في محافظة أسيوط، في السنوات التالية ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ والنتائج النهائية لتعداد السكان والمباني للجمهورية لعام ١٩٩٦ .
- ☐ التقارير غير المنشورة بالمصالح الحكومية مثل الجمعيات الزراعية والوحدات المحلية ومركز المعلومات بالمحافظة.
- ☐ الدراسة الميدانية التي أسهمت في استكمال البيانات من خلال نماذج الاستبيان والمقابلات الشخصية، وقد صممت استمارة الاستبيان بحيث تحوى على أسئلة مخصصة لمعرفة التغيرات الاقتصادية لريف المحافظة وتأثير هذه المتغيرات على سكان الريف وعلى سلوكياتهم وانعكاس ذلك على السكن الريفي بصفة خاصة. حيث اقتضت الدراسة الاقتراب من الظاهرة المقصورة بالبحث ، إذ للمشاهد دور فعال في توصيف الحقائق الجغرافية.^(١)
- ☐ كما اعتمدت الدراسة أيضا على بعض البرامج الإحصائية التي تساعد على تحليل البيانات الرقمية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة.^(٢)

اختيار عينة الدراسة:

تشمل محافظة أسيوط احدى عشر مركزاً. تأخذ الشكل الطولى على نهر النيل ولهذا أثره على توزيع مراكز العمران حيث تقع بعض المراكز على مسافة ٦٣ كيلومتر إلى الشمال من عاصمة المحافظة كما هو الحال في ديروط، والقوصية [٤٨ كيلومتر]. ولذلك كان من الصعب إجراء حصر شامل لجميع القرى الموجودة في المحافظة، لذا كان اختيار العينة توفيراً للتكاليف وللحصول على معلومات أدق في أقل وقت ممكن ، وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة على النحو التالي:-

أ-اختيار المراكز الإدارية:-

تم تصنيف المراكز الإدارية بالمحافظة إلى أربعة أقسام تبعاً للتوزيع

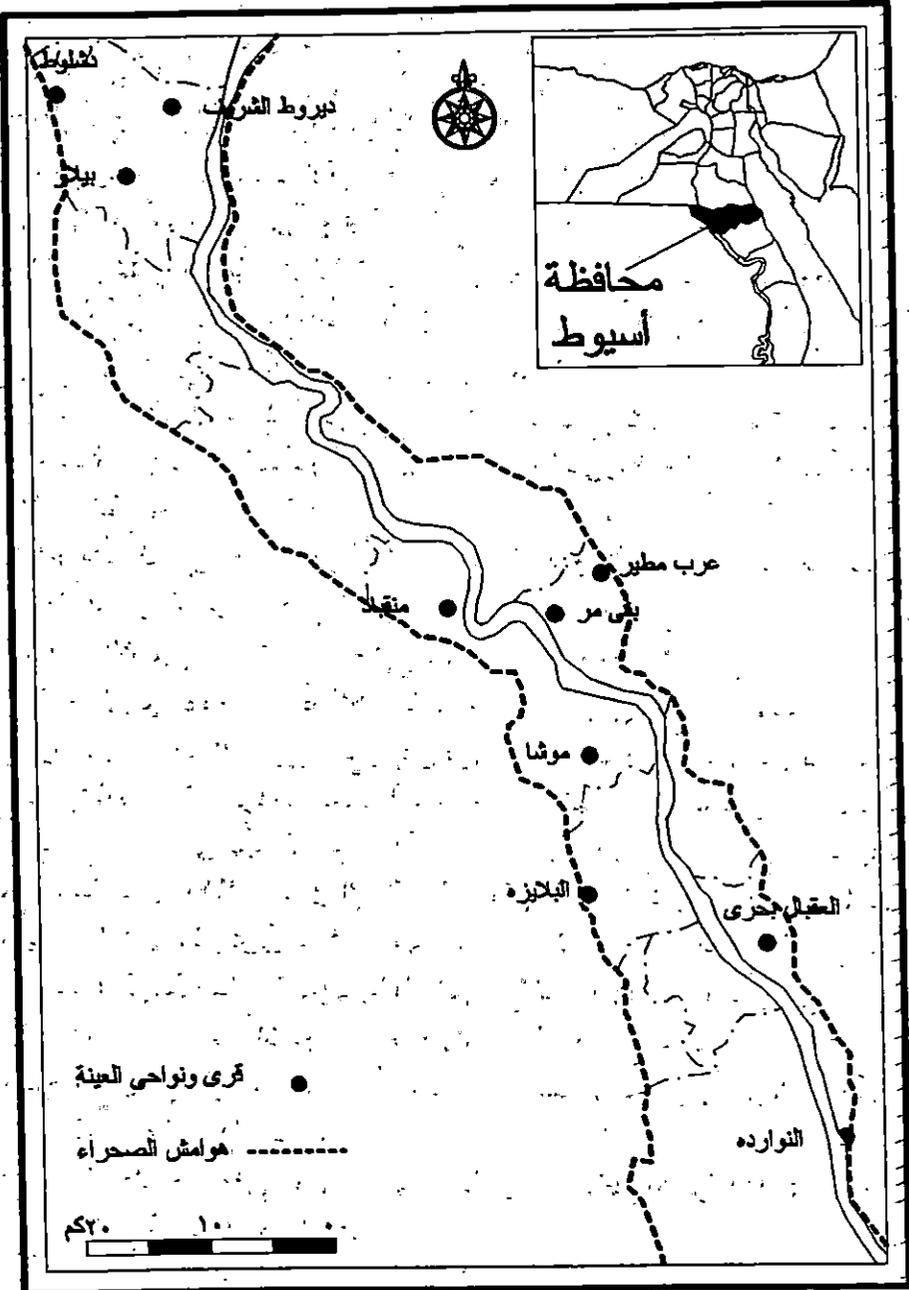
(2) Brunche, J, op cit , 1951, P. 63

- الجغرافي لمراكز المحافظة، ثم اختيار مركزاً واحداً من كل قسم.
- ١- القسم الأول: ويشمل مركز أسيوط وتم اختياره على أساس أنه أقرب المراكز لعاصمة المحافظة.
 - ٢- القسم الثاني: ويشمل المراكز الشمالية من المحافظة وهي ديروط والقوصية ومنفلوط. وقد تم ترتيبها جغرافياً من الشمال للجنوب، وقد وقع الاختيار على مركز ديروط ممثلاً للجزء الشمالي من المحافظة.
 - ٣- القسم الثالث: ويشمل المراكز الجنوبية من المحافظة وهي أبو تيج وصدفا والغنايم وقد تم ترتيبها جغرافياً من الشمال إلى الجنوب أيضاً، وقد وقع الاختيار على مركز أبو تيج ممثلاً للجزء الجنوبي من المحافظة.
 - ٤- القسم الرابع: ويشمل المراكز الشرقية من المحافظة وهي أبنوب والفتح وساحل سليم والبداري وقد وقع الاختيار على مركز الفتح والبداري ممثلاً للجزء الشرقي من المحافظة.
- وبذلك أصبح عدد المراكز المختارة والممثلة لمحافظة أسيوط خمسة مراكز تم اختيارها على أساس التوزيع الجغرافي لمراكز المحافظة.
- ب- اختيار القرى :-

بعد أن تم اختيار المراكز الإدارية، تم اختيار حوالي ١٠% من عدد قرى كل مركز، وقع عليه الاختيار، وقد روعي في الاختيار للقرى الحجم ومدى قربها من طرق المواصلات الرئيسية وخصائص العمران بالمنطقة، وبناء على هذا بلغ عدد القرى التي وقع عليها الاختيار [١٠] عشر قرى، ويعتبر هذا العدد من القرى مناسباً حيث يمثل ١٠% من قرى المراكز التي وقع عليها الاختيار، بينما تمثل حوالي ٥% من إجمالي قرى محافظة أسيوط. وقد تم توزيع ٢٠٠٠ استمارة وشارك في ملئها طلبة قسم الجغرافيا بكليتي الآداب والتربية بالعام الجامعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، وأمكن اختيار ٨٥٠ استمارة فقط التمس الباحث فيها الدقة، ويوضح الشكل (١) خريطة لمحافظة أسيوط مبين عليها مواقع القرى التي تم عليها الدراسة الميدانية في هذا البحث.

وبناء على ما سبق يتناول هذا البحث بالدراسة النقاط الرئيسية التالية:

- ١- التغيرات في السكن الريفي.
- ٢- العوامل المؤثرة في التغير السكني الريفي.
- ٣- أنماط المسكن الريفي المتطور.
- ٤- التغير السكني الريفي بين المشكلة والحل.



شكل (١) قرى الدراسة الميدانية بمحافظة أسيوط

(١) التغييرات في المسكن الريفي

تميزت القرية المصرية في الماضي بنظام خاص في الحياة والتكوين الاجتماعي وعلاقة الأفراد ببعضهم ، وكان نتاج ذلك دائما التعاون في معظم أوجه الحياة إلا أنه خلال الفترة الماضية ومع بداية السبعينات من القرن العشرين حدثت تغييرات كثيرة وسريعة عكست نفسها على الريف المصري بشكل عام ، وعلى الحياة به ، وعلى شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وأنعكس هذا بالتأكيد على العمران الريفي بكل خصائصه.

وسوف يتناول الباحث في هذا الجزء أهم التغييرات التي طرأت على السكن الريفي ، وتتمثل فيما يلي:-

(١-١) عمر المسكن :

يعكس أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في خلال فترات زمنية متعاقبة ومدى تأثيرها على شكل المسكن وأنماطه ، ومباني السكن في ريف محافظة أسيوط حديثة في الغالب وطبقا لنتائج تعداد ١٩٩٦ فإن ٤١,١% من المساكن المشيدة يعود تاريخ إنشائها إلى ما بين ١٩٧٠م-١٩٩٠م^(١) ، وهي الفترة التي شهدت تكاثف عمليات الهجرة إلى الدول النفطية ، وهو حلم كان يراود الكثير لتحقيق أمانهم في الثروة وخاصة في المناطق التي تقل بها فرص العمل. ويختلف الوضع حاليا عما كان عليه في تعداد ١٩٩٦ فمن خلال عينة عشوائية مكونة من ٨٥٠ مبنى سكني تبين أن أعمار المباني تتفاوت على هذا النحو الذي يوضحه الجدول رقم (١).

جدول (١) أعمار المباني السكنية في ريف محافظة أسيوط (طبقاً للعينة)

العمر	٣٥ سنة فأكثر	من ٢٥ سنة لأقل من ٣٥ سنة	من ١٥ - لأقل من ٢٥ سنة	أقل من ١٥ سنة
زمن العينة	١٣%	٤٢%	٣١%	٢٤%

المصدر: الدراسة الميدانية في ديسمبر سنة ٢٠٠٢م.

والمعنى أن نحو ٥٥% من المباني السكنية عام ٢٠٠٢م قد شيد قبل ٢٥ عاماً وحوالي ١/٤ عدد المباني [٢٤%] شيد في ١٥ سنة الأخيرة.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المباني ١٩٩٦ - محافظة أسيوط ، سبتمبر ١٩٩٨ .

(٢-١) نوع المبنى السكني:

ينقسم المبنى السكني تبعاً للنوع طبقاً لنتائج تعداد ١٩٩٦ إلى أربعة أنواع هي العمارة والفيلات والمنزل والبيت الريفي، (١)، ويوضح الجدول (٢) التوزيع العددي والنسبي لقرى محافظة أسبوط تبعاً لنسبة نوع المبنى السكني.

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي لقرى محافظة أسبوط تبعاً لنسبة المبنى السكني

نوع المبنى		البيت الريفي		المنزل الريفي		عمارة وفيلات	
% من جملة المباني		عدد القرى	%	عدد القرى	%	عدد القرى	%
٩٠% فأكثر		٥٨	٢٤,٧	---	---	---	---
٧٠% فأكثر		١١٩	٥٠,٨	٠,٤	---	---	---
٥٠% فأكثر		٣٦	١٥,٣	٦	٢,٦	---	---
٣٠% فأكثر		١٣	٥,٦	١٦	٦,٨	١	٠,٤
١٠% فأكثر		٧	٢,٨	٥٢	٢٢,١	٦	٢,٨
أقل من ١٠%		٢	٠,٨	١٦٠	٦٨,١	٢٢٨	٩٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المباني ١٩٩٦، محافظة أسبوط.

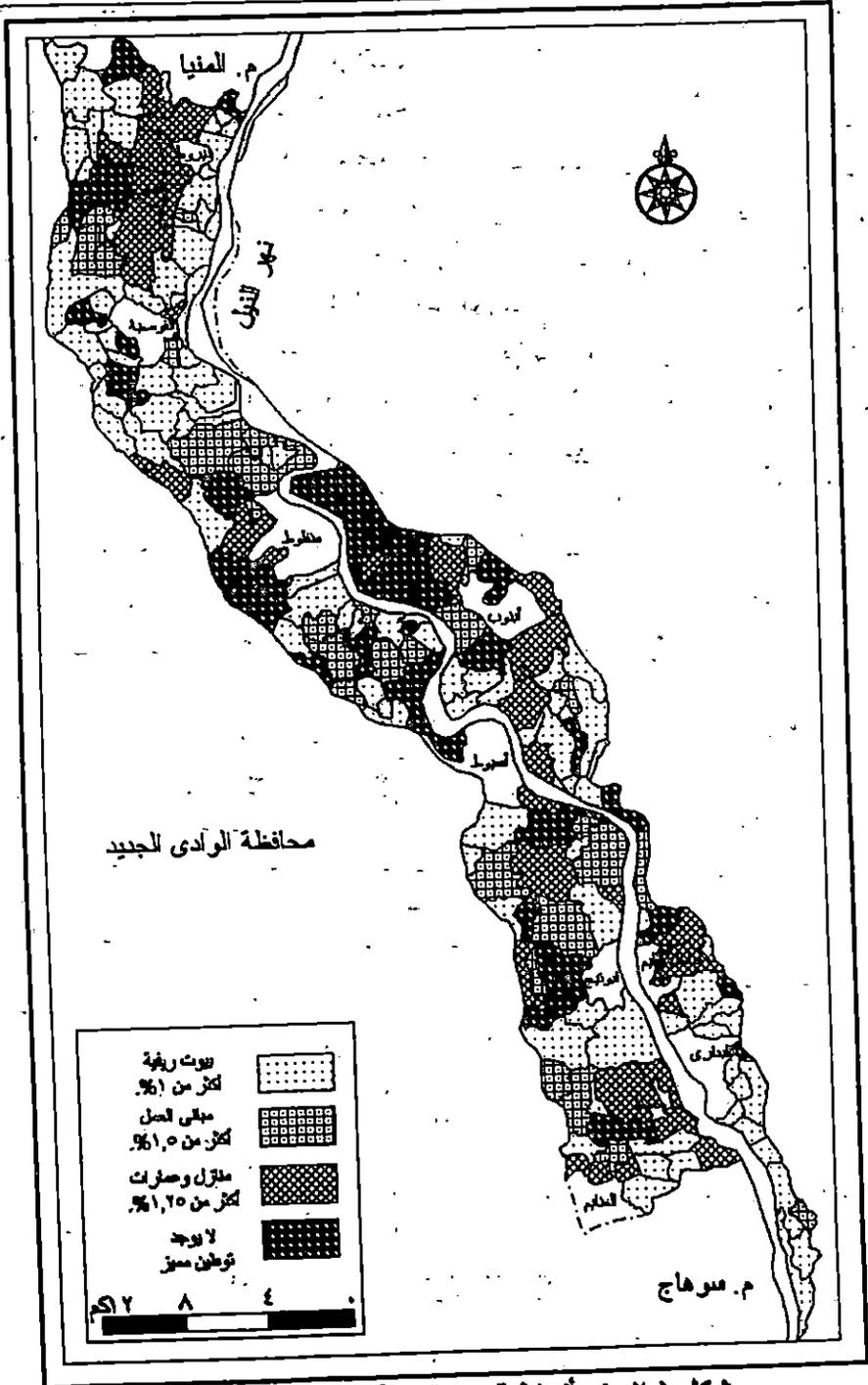
من الجدول السابق يتضح أن :-

عدد القرى التي يزيد فيها نسبة البيوت الريفية عن ٩٠% من جملة مبانيها يمثل نحو ١/٤ عدد القرى (٢٤,٧%) ومعنى ذلك أن غالبية قرى المحافظة تمثل البيوت الريفية غالبية مبانيها، وحوالي ١٧٧ قرية أي أكثر من (٧٥,٥%) من قرى المحافظة تمثل البيوت الريفية فيها أكثر من ٧٠% من جملة مبانيها.

ويوضح شكل (٢) أنماط توطن قرى المحافظة تبعاً لنوع المبنى ومنه تبين أن نحو ٤٠ قرية تتركز على هوامش الوادي يبلغ معامل توطن البيوت الريفية نحو ١,٥ فأكثر، كما تتوطن المنازل والعمائر في ٢٧ قرية شمال مدينة أسبوط بمعامل توطن ١,٥ فأكثر، في حين تتجانس ٥٠ قرية من قرى المحافظة من حيث توطن لقرى السكن الرئيسي مع ملاحظة أن هناك ٣٠ قرية منها يتوطن بها مباني العمل بمعامل توطن ١,٥ فأكثر.

وتكاد تنقسم المحافظة إلى ثلاثة نطاقات رئيسية من حيث نوع المبنى السكني

- (١) تعريف العمارة بأنها المبنى المكون من طابق أو أكثر ويضم الطابق الواحد أكثر من وحدة سكنية .
- المنزل هو ما يضم وحدة سكنية واحدة بالطابق وقد يكون طابق واحد أو أكثر أيضاً.
 - الفيلا هي مبنى طابقين ويضم وحدة سكنية ولحده وعادة يربطها سلم داخلي.
 - البيت الريفي بأنه المسكن الريفي التقليدي الذي يرتبط بنمط الحياة الريفية التقليدية، ويبدو أنه يجمع بهذا الوصف بين البيوت الريفية الطينية وغير الطينية.



شكل (٢) أنماط قرى المحافظة تبعاً لتوطن نوع المبنى السكني في ١٩٩٦م

نطاق يخضع للمؤثرات الحضرية التي ألفت بظلالها على نوع البناء السكنى فى زيادة نسبة المنازل والعمائر والفيلات.

ونطاق يقع بمنأى عن النفوذ الحضرى ويسوده سكن البيوت الريفية ، ونطاق انتقالى ثالث يمثل نحو نصف قرى المحافظة ، وتمثل نسبة البيوت الريفية فى القرى شديدة الريفية ٨٠% فأكثر من جملة مبانيها وتقع معظمها على هوامش الوادى أو فى تعرجات نهر النيل خاصة فى ديروط وأحيانا فى مركز أنبوس . وتمثل نسبة المنازل والعمائر والفيلات أكثر من خمس المباني فى القرى الآخذة فى التحضر ، وثمة علاقة إيجابية بين مجال تأثير النفوذ الحضرى للشريان النقلي الرئيسى [القاهرة-أسيوط] على تركيز هذه القرى فى شمال المحافظة ، وبمعنى آخر تتركز قرى هذا النطاق داخل حيز يتراوح عرضه ما بين ١-٥ كم من الطريق وتقع فى مجال دوائر النفوذ الحضرى للمدن ديروط-منفلوط-أسيوط.

(٢-١) المباني الريفية تبعاً لنمط الاستخدام الرئيسى:

يوضح الجدول [٣] والشكل (٣) التوزيع المطلق والنسبى للمباني الريفية فى

أسيوط مقارنة بريف الجمهورية والوادى طبقاً لتعداد ١٩٩٦ ما يلى:-

جدول (٣) الوحدات السكنية تبعاً لنمط الاستخدام الرئيسى بريف أسيوط والوادى والجمهورية

ريف الجمهورية		ريف الوادى		ريف أسيوط		استخدام الوحدات للسكنى
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
٥٢٥٨٧٠٧	٨٣,٣	٢٣١٧٥٦٦	٨١,٧	٢٨٥٥٢٧	٧٦,٢	للسكن
٢٩٧٦٧٤	٤,٨	١١٩٥٢١	٤,٣	١٧٧١٠	٤,٨	للعمل أو السكن والعمل
٦٥٨٢٨٥	١٠,٤	٣٥٨٣٤٤	١٢,٦	٦٧١٦٥	١٧,٩	مباني خالية
٩٦٤٥٩	١,٥	٣٩٨٣٣	١,٤	٤٢٨٣	١,١	مباني أخرى
٦٣١١٢٢٥	١٠٠	٢٨٣٥٢٦٤	١٠٠	٣٧٤٦٧٩	١٠٠	الجملة

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المباني ١٩٩٦، الجمهورية.

معظم الوحدات السكنية بريف أسيوط (٧٦,٢%) والجمهورية (٨٣,٣%)

تستخدم للسكن فى حين تمثل الوحدات المستخدمة للعمل أو السكن والعمل أكثر من (٤%) من جملة الوحدات السكنية فقط.

ارتفاع نسبة البيوت الخالية فى الصعيد بصفة عامة (١٢,٦%) وأسيوط بصفة

خاصة (١٧,٩%) ارتفاعاً كبيراً مقارنة بريف الجمهورية (١٠,٤%) ويعزى

ذلك إلى العادات والتقاليد الموروثة بالصعيد فضلاً عن عمليات النزوح من

ريف الصعيد.

تتباين نسبة الوحدات المستغلة للسكن من قرية لأخرى فهى تتراوح ما

بين (٩٦%) كما في قرية الحبالصة و(٥١%) وقرية القوطا بمركز الفتح ، وبالمثل تتفاوت نسبة الوحدات الخالية ما بين % و % في قرى المحافظة ، ويوضح جدول [٤] والشكل [٤] التوزيع العددي والنسبي لقرى المحافظة تبعاً لأنماط استخدام الوحدات.

وتبين من الجدول أن نحو ثلاثة أرباع قرى المحافظة يتراوح نسبة الوحدات المشغولة والمستخدمة في السكن فيها ما بين ٧٠ إلى ٩٠% من جملة الوحدات وأن ١٥ قرية تمثل ما يقرب من ٦,٤% من جملة القرى تزيد نسبة الوحدات المشغولة للسكن فيها عن ٩٠% من جملة وحداتها.

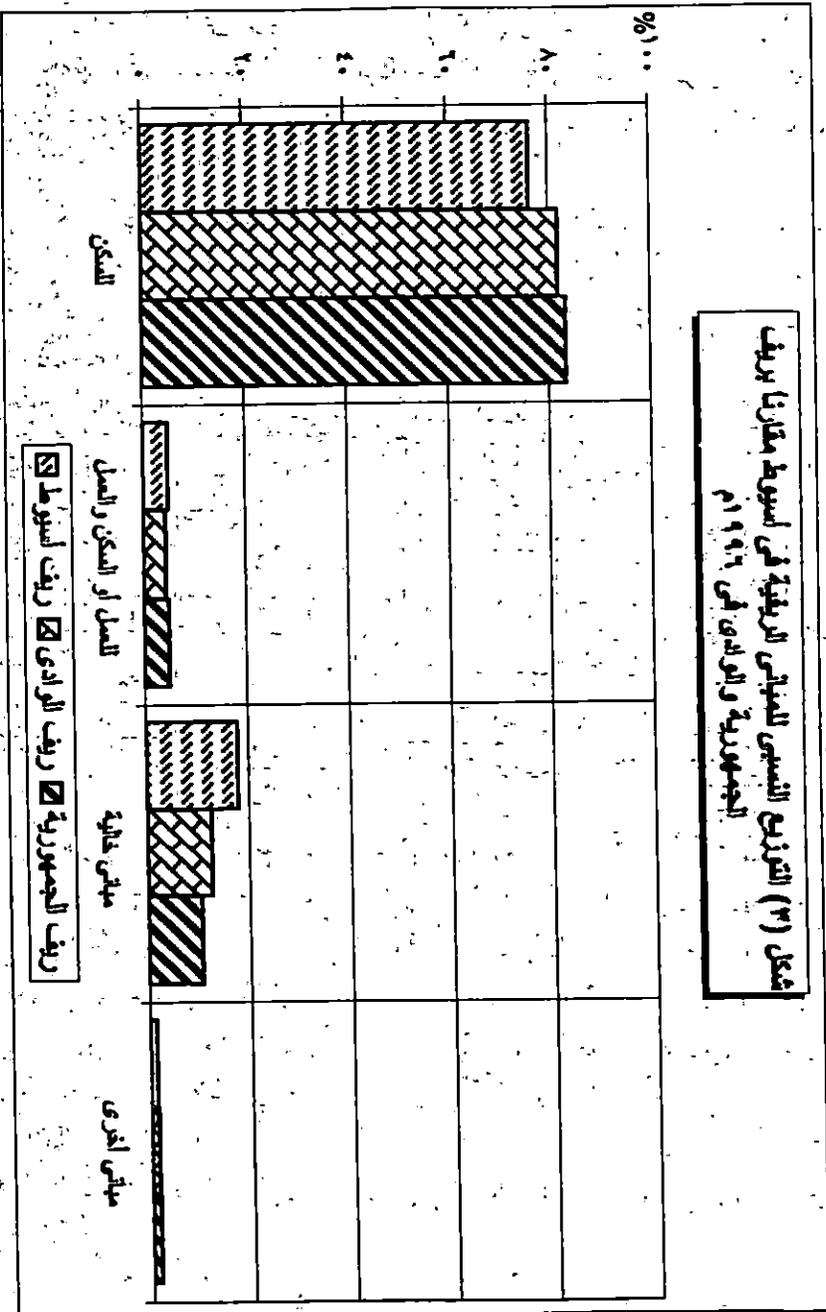
جدول [٤] التوزيع العددي والنسبي لقرى المحافظة تبعاً لأنماط استخدام الوحدات لعام ١٩٩٦

غير مشغولة		استخدام العمل والسكن		استخدام السكني		% من جملة الوحدات
%	عدد القرى	%	عدد القرى	%	عدد القرى	
---	---	---	---	٦,٤	١٥	٩٠% فأكثر
---	---	---	---	٧٣,٦	١٧٣	٧٠- أقل من ٩٠%
---	---	---	---	١٩,٦	٤٦	٥٠- أقل من ٧٠%
٨,١	١٩	٣,٥	٨	٠,٤	١	٣٠- أقل من ٥٠%
١,٧	١٨٦	١١,٩	٢٨	---	---	١٠ أقل من ٣٠%
١٤,٩	٣٥	٨٤,٦	١٩٩	---	---	أقل من ١٠%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المباني لمحافظة أسبوط لعام ١٩٩٦.

تمثل الوحدات السكنية المستغلة في السكن والعمل الإنتاجي في تعداد ١٩٩٦ حوالي ٤,٨% من جملة الوحدات السكنية ، ويعتقد أنها ترتفع عن ذلك في الوقت الراهن تبعاً لتخصيص نسبة من البيوت الريفية القديمة والوحدات السكنية الحديثة بالطابق الأرضي للأعمال الإنتاجية سواء المرتبط بالنشاط الزراعي أو التخزين والتجارة . كما تبين أن القرى التي يتراوح نسبة الوحدات الخالية غير مشغولة ما بين ٣٠-٥٠% من جملة وحداتها تمثل ٨,١% من جملة القرى بمجموع ٩ قرى ، وأكثر من ثلاثة أرباع من قرى المحافظة تمثل الوحدات الخالية غير المشغولة فيها ما بين ١٠-أقل من ٣٠% من عدد وحداتها السكنية ، أما عن الوحدات المستخدمة لغرض العمل أو العمل والسكن معاً فترتفع نسبتها عن ٣% في ثماني قرى.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة انتشار وحدات سكنية خالية غير مستغلة ترتفع في القرى التي ينخفض بها معدل الزيادة السكنية وأحياناً تنضح فيها تيارات



الهجرة النازحة وخاصة الهجرات القديمة حيث أصبحت الهجرة فيها تقليدا متوارثا لبعض الفئات الاجتماعية- ومن هذه القرى قرية القوطا بمركز الفتح معظم مبانيها ومساكنها الخالية من البيوت الطينية ، كما لعبت هجرات العمل الحديثة للدول العربية أيضاً دورها في زيادة نسبة الوحدات الخالية نظرا لزيادة الاستثمارات في مجال البناء السكني- بالإضافة إلى حالة التباهي والتفاجر التي تسود في الصعيد - حيث تهجر المساكن القديمة والبيوت في قلب القرى الكبيرة ويتجه حائزيها إما للبناء في حقولهم الزراعية خارج القرية أو على مداخلها الرئيسية ، وتريد في بعض الأحيان الوحدات السكنية في البيوت الحديثة عن الحاجة الفعلية للحائز وقت استكمال المبنى السكني مما يؤدي لمزيد من الوحدات الخالية[سواء حديثة أو قديمة]. كما يلاحظ انتشار ظاهرة الوحدات الخالية أيضا ببعض القرى التي بها مزارات دينية وتستغل في السياحة الدينية كما هو الحال في دير درنكة ورزقة دير المحرق ودير الجنادلة.

وكذلك يلاحظ انتشار ظاهرة الوحدات الخالية أيضاً ببعض القرى القزمية والصغيرة كما في مركز أنبوب وأبو تيج ، أو في بعض القرى المتطرفة في هوامش الوادي ويبدو أن العلاقة ما بين انخفاض العائدات الاقتصادية المحلية ، وضعف إمكانية الوصول في بعض هذه القرى قد دفع عدد من سكانها إلى الهجرات الدائمة للحواضر كما في قرية العوامر بمركز أنبوب وقرية باقورة وبنى سميع بمركز أبو تيج.

(٤-١) ارتفاع السكن الريفي (المبالغة الرأسية):

يبلغ اجمالي مباني ريف المحافظة ٣٦١٥٠٣ مبنى ، استحوذت مباني الدور الأول على ٤٧,١% من جملة مباني القرية ، والدور الثاني ٤٨,٤% والدور الثالث فأكثر ١,٣% ، ويوضح الجدول [٥] والشكل [٥] تصنيف مباني ريف المحافظة حسب عدد طوابق المبنى عام ١٩٩٦.

تزيد نسبة مباني الدورين فأكثر على [٥٠%] في خمسة مراكز إدارية تقع بأكملها في الجانب الغربي للسهل الفيضي ، وهذا أمر طبيعي حيث يتسع السهل الفيضي ويمتد في هذا الجانب خط سكة حديد الوجه القبلي ، كما تتوافر لها شبكة من الطرق البرية وبتاسعات مختلفة تربط المراكز العمرانية بعضها ببعض ، كما تربط وبكثافة ملحوظة مدن هذه المراكز بظهيرها الريفي ، وترتبط في الوقت نفسه هذا المراكز بالعاصمة ، وقد ترتب على تشعب شبكة الطرق البرية وسهولة المواصلات داخل هذه المراكز ، نمو متسارع للتأثير الحضري لمراكزها العمرانية وانعكس ذلك على المسكن انعكاساً موجبا.

جدول (٥) التوزيع العددي والنسبي لمباني السكن حسب الأديار
في ريف المحافظة تبعاً للعدا ١٩٩٦

الجلسة	غير مبين		ثلاث فاكتر		دورين		دور واحد		البيان النطاق
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٥١٦٧٩	٣,٥	١٨١٨	١,٤	٧١٦	٥٢,٩	٢٧٣٣٨	٤٢,٢	٢١٨٠٧	ريف مركز أسيوط
٣٣٢٨٥	١,٧	٥٨٢٠	٠,٨	٢٧١	٤٦,٢	١٥٣٦٧	٥١,٣	١٧٠٦٥	ريف مركز أنبوب
٣٣٠٦٧	١.٣٢,٢	٤١٦	١,١	٣١٢	٤٩,٨	١٤٩٦٣	٤٧,٨	١٤٣٧٦	ريف أبو تيج
٢٤٩٥٤	٣,٠	٥٣٨	٠,٤	٩٧	٤٤,٣	١١٠٥٦	٥٣,١	١٣٢٦٣	ريف اليبداي
١٦٠٤٩	١.١١	٤٧٤	١,٥	٢٣٣	٤٤,١	٧٠٨١	٥١,٤	٨٢٦١	ريف ساحل سليم
٨٨٩٥	٢,٨	٩٩	١,٢	١٠٩	٣١	٢٧٥٩	٦٦,٧	٥٩٢٨	ريف الغنايم
٤٣٢٣٩	٦,٠	١١٩٣	١,٠	٤١٢	٥١,٧	٢٢٣٦٢	٤٤,٥	١٩٢٧٢	ريف القوصية
٥٨٤٧٦	١,١	٣٥١٦	١,٦	٩٠٨	٤٥,٩	٢٦٨٦٨	٤٦,٥	٢٧١٨٤	ريف ديروط
٢١٧٧٩	٣,٦	٢٦١	٤,٨	١٠٥٢	٥١,٥	١١٢٠٨	٤٢,٦	٩٢٥٨	ريف صدفا
٤١٠٧١	٣,٠	١٤٨١	١,٢	٤٧٩	٤٩,٩	٢٠٥٠٤	٤٥,٣	١٨٦٠٧	ريف منفلوط
٣٢٠٠٩		٩٦٢	٠,٧	٢٥٨	٤٨,٦	١٥٤٨٥	٤٧,٧	١٥٣٠٤	ريف الفتاح
٣٦١٥٠٣	٣,١	١١٣٤٠	١,٣	٤٨٤٧	٤٨,٤	١٧٤٩٩١	٤٧,١	١٧٠٣٢٥	ريف المحافظة

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المباني لمحافظة أسيوط ١٩٩٦ .

ويختلف الوضع حالياً عما كان عليه عام ١٩٩٦، فمن خلال العينة العشوائية [٨٥٠ مبنى سكني] تبين التغيير الواضح في ارتفاع المباني بالقرية نتيجة لاستخدام مواد البناء الحديثة حيث وجد أن ٥١,٩% من مباني القرى التي أجري فيها عينة البحث تكون من دورين، ١٢,٦% منها تتكون من ثلاثة أدوار فأكثر، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على التحول الحضري للقرية باطراد عنصر الزمن، فيتم التوسع الرأسى للبناء الحديث الذي ظهر مع طفرة النمو العمراني ذات المردود الاقتصادي لهجرة عدد كبير من العمال والفلاحين والخريجين والمؤهلات العلمية للعمل في الدول البترولية، وفي الحضر بأجور مرتفعة نسبياً ذلك التحول بدأ منذ بداية السبعينات من القرن العشرين وما زال مستمرا وإن كان قد انخفض في الوقت الحاضر بسبب انخفاض الأجور والعمالة في الدول البترولية.

(٥-١) مادة البناء:

لم يعد يمثل الطين والطوب اللبن مادة البناء الأساسية لكل المباني السكنية في ريف أسيوط والجمهورية فقد استخدم الطوب المحروق [الأحمر] والخرسانات الأسمنتية المسلحة على نطاق واسع منذ السبعينات على وجه الخصوص، وتتميز هذه المواد البنائية بوجهاتها واقتصادها في المساحات المهذرة في العمارة لصغر سمكها وسهولة تشكيلها بأشكال هندسية أفضل ولاتخاذها خطوط مستقيمة وفوق

ذلك فهي تتميز بقدرتها على التحمل والتعليق الرأسية من الناحية الإنشائية ، ويوضح الجدول [٦] وشكل [٦] تباين نسبة المباني المشيدة بالخرسانات المسلحة والطوب الأحمر واللين في ريف وأسيوط مقارنة بالوادي الجمهورية.

جدول [٦] المباني السكنية في ريف أسيوط والوادي والجمهورية

تبعاً لنوع مادة البناء لعام ١٩٩٦

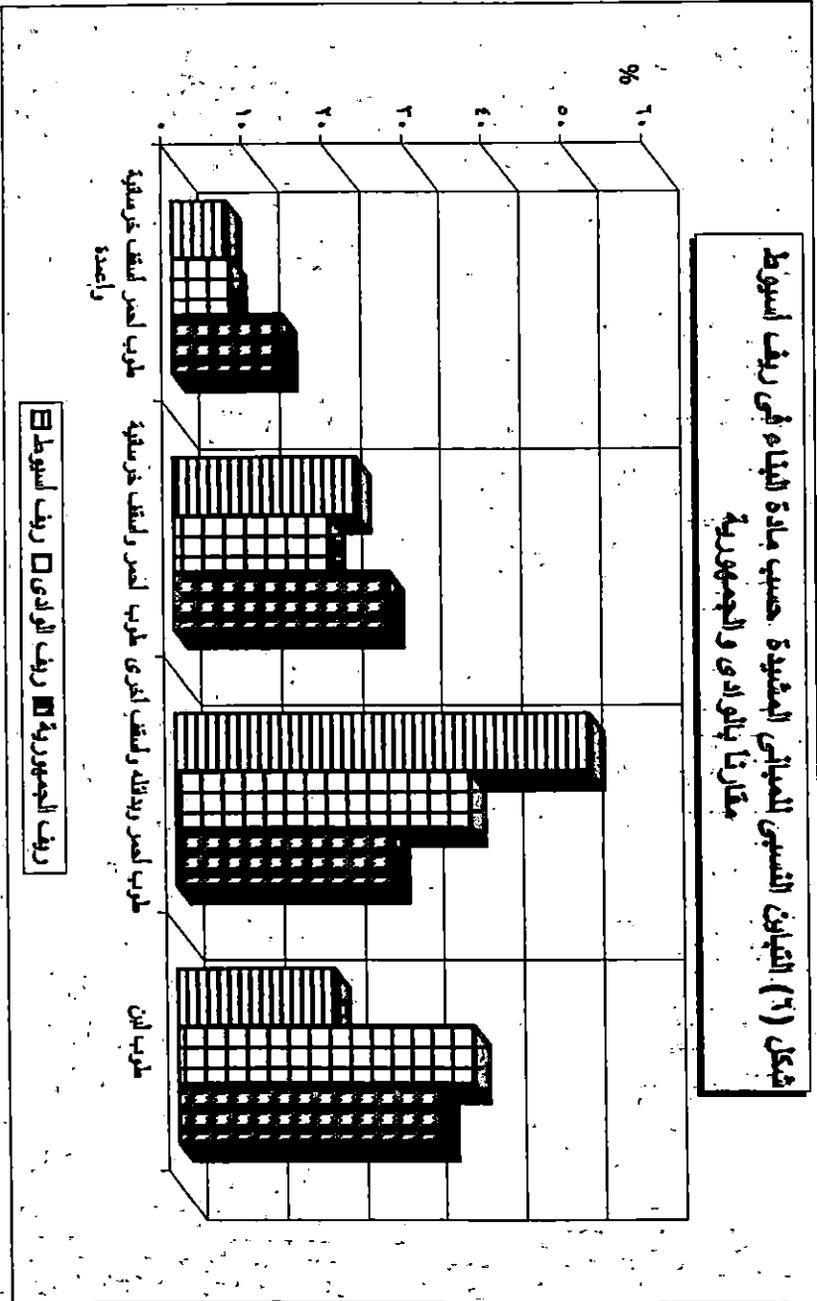
ريف الجمهورية		ريف الوادي		ريف أسيوط		مادة البناء - النطاق
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
١٣,٥	٨٠١٣٦٤	٧,٢	١٩٣٧٠٤	٦,٦	٢٣٨٥٤	طوب أحمر أسقف خرسانية وأعمدة
٢٦,٦	١٥٧١١٣٨	١٩,٢	٥١٤٦٣٨	٢٢,٥	٨١٢٨٧	طوب أحمر وأسقف خرسانية
٢٧,-	١٦٠٤٧١٧	٣٦,٧	٩٨٦٢٩٥	٥١,٦	١٨٦٦٨١	طوب أحمر وبدائله وأسقف أخرى
٣٢,٩	١٩٥٥١٤٣	٣٦,٩	٩٨٩٧٢٠	١٩,٣	٦٩٦٨١	طوب لين
١٠٠	٥٩٣٧٨٦٢	١٠٠	٢٦٨٣٨٥٧	١٠٠	٣٦١٥٠٣	الإجمالي

المصدر: الجوائز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد المباني ١٩٩٦.

يتضح انخفاض نسبة المباني بالطوب اللين في ريف أسيوط [١٩,٣%] انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بريف الجمهورية [٣٢,٩%] أو ريف الصعيد [٣٦,٩] وقد يعزى ذلك إلى الرغبة الشديدة لسكان الريف في استخدام هذه المواد لبناء مسكن مناسب للحياة العصرية ، فضلاً عن أن مساكن الطوب اللين لا تتحمل التوسع الرأسى والحوائط تستهلك مساحة كبيرة من الأرض التي ارتفعت أسعارها مؤخراً. ومن خلال نفس العينة العشوائية وقوامها [٨٥٠ مبنى سكنى] تبين اختلاف حالة المباني تبعاً لمادة البناء عما كانت عليه عام ١٩٩٦ كما يلي :-

مباني الطوب اللين والأسقف الخشبية ومباني شيدت بمواد ثانوية هشة كالغالب والخشب تمثل (١٥,٦%) من جملة المباني ، وتوجد هذه المساكن داخل الكتل القديمة للنواحي على هيئة كتل متراسة غالباً ما تكون حالتها سيئة ومتواضعة في مستواها ، وإمكانياتها ، ولا يجدى معها الارتفاع إلى أكثر من طابق ، والمساكن المبنية بهذه المواد تنتشر على هوامش الوادي كما هو الحال في قرية النواردة بمركز البدارى والبلايزة بمركز أبو تيج وفى وسط السهل الفيض كما هو الحال في قرية ريفا بمركز أسيوط ، وتوضح الصورة رقم [١] بعض هذه المساكن.

مباني الطوب الأحمر والأسقف غير الخرسانية وتمثل ٤٧,٢% من جملة المباني ، ومعظمها تم بناؤه بدلاً من مساكن الطوب اللين القديمة بعد التحسن



النسبي في الأحوال الاقتصادية وتتخذ تلك المباني نمطاً ريفياً يرتبط بأعمال إنتاجية ، كما تتخفف إمكانية تعليتها ، وبعض جدران تلك المباني يستخدم في لحاماتها الطين بديلاً للأسمنت للحفاظ على [الطوب الأحمر-الأبيض] لحين توافر الأموال اللازمة للاستبدال بمبنى خرساني يمكن تعليته في المستقبل ، كما أن بعض مباني جدران التحميل ذات الأسقف غير الخرسانية قد تكون صغيرة المساحة وملحق به زريبة أو حظيرة صغيرة.

▣ مباني الأعمدة والأسقف الخرسانية ومباني جدران التحميل من الطوب الأحمر والأسقف الخرسانية تمثل (٣٧,٢%) من جملة المباني ، ومعظم مباني جدران التحميل ذات الأسقف الخرسانية أما أنها قديمة نسبياً عن المباني الخرسانية أو أنها حديثة ولكن يعبر نمطها البنائي عن الانخفاض النسبي للقدرة الاقتصادية كما لحائزها وغالباً لا تضم أكثر من طابقين وقد تتخذ النمط الريفي المعبر عن دور إنتاجي يتضح في وجود الزريبة أو جزء من مساحة طابقها الأرضي يخصص لأغراض إنتاجية أو الدكاكين وهذا النمط غالباً ما يوجد بالهوامش المتاخمة مباشرة للكثبة القديمة أو بداخلها حيث تحل محل البيوت الريفية الطينية.

▣ والقدرة الاستيعابية لتلك المباني يتوقف على عمرها - وطريقة بنائها التي لا تتحمل تعليه مأمونة أكثر من طابقين فوق الطابق الأرضي ، أما مباني الأعمدة والأسقف الخرسانية تتميز بتعدد الطوابق وتوافر كثير من الشروط الصحية والجمالية ، وينتشر هذا النمط في القرى القريبة من نفوذ المدن كما هو الحال في قرية منقباد بمركز أسيوط ، ديروط الشريف بمركز ديروط ، كما أوضحت العينة والدراسة الميدانية أن هناك علاقة ارتباطية قوية [١٠,٨٥] بين مادة بناء المسكن ونوع المبنى - ويعنى أن مجال تركيز مباني الطوب الأحمر والأسقف الخرسانية هي نفس مجال تركيز العمائر والمنازل كما هو الحال في دشلوط.

(٢) العوامل المؤثرة في التغيير السكني

تسعى الدراسة في هذا الجزء إلى توضيح طبيعة العلاقة بين التغييرات الحديثة التي شهدتها القرية وبين التغيير في أنماط المسكن الريفي، والكشف بصفة خاصة عن آثار النقلة الاجتماعية التي يحققها الفرد سواء من الهجرة أو من خلال التعليم أو التغيير في المهنة وطبيعة العمل ومستويات الدخل ومدى انعكاسها على



النمط الأول
قرية بني عديات



النمط الثاني
قرية الصفار



النمط الثالث
قرية بني عديات

صورة رقم (١) تطور المسكن بقري منطقة الدراسة

خصائص المسكن الذي يقيم فيه ، وتطرح الدراسة في هذا المجال فرضاً مؤداه عندما يرتقى المستوى المعيشي للفرد، يسعى مباشرة إلى تطوير أو تغيير أوضاع مسكنه في اتجاه عصري واضح ، ويشمل ذلك الفرض مجموعة من الفروض الفرعية تتضمن ما يلي:-

☐ تؤدي الهجرة إلى تحسين مستوى المعيشة أو تغيير بعض الخصائص الاجتماعية أو النشاط الاقتصادي.

☐ كلما ارتقى رب الأسرة في سلم التعليم كلما أدى ذلك إلى إضفاء مزيد من الملامح العصرية على خصائص مسكنه.

☐ يؤدي العمل بالأنشطة غير الزراعية إلى ظهور المزيد من الخصائص العصرية في المسكن.

☐ عندما يتزايد دخل القروي أو تتحسن أوضاعه المادية يسعى إلى تحسين أوضاعه السكنية في اتجاه مزيد من الملامح العصرية سواء في الشكل أو المرافق أو الأثاث ، ولتحقيق هذه الفروض حاولت الدراسة الكشف عن العلاقات الارتباطية بين معطيات الدراسة الميدانية.

(١-٢) الهجرة إلى الخارج والانفتاح الاقتصادي:

لم يقتصر تأثير الهجرة إلى الدول العربية على أحداث تغيرات في بعض خصائص سكان القرية فحسب بل تعداه نحو إشباع متطلبات وتطلعات هؤلاء المهاجرين في بناء سكن حديث مناسب أو شراء أراضي زراعية جديدة أو تملك بعض وحدات الإنتاج الزراعي أو بنشر بعض أنواع الخدمات الجديدة في المنطقة^(١) وتشير الدلائل إلى أن المهاجرين يخططون للأنفاق السريع نسبياً لمخدراتهم ، ويوجه هذا الإنفاق إلى حد ما نحو إقامة مباني سكنية جديدة ، وقد نشطت عملية البناء مما أدى إلى اتساع النطاق العمراني -في قرى العينة- بعد أن تم البناء في غالبية الأراضي الفضاء في الكتلة القديمة من ١٧٤٦ فدانا في عام ١٩٩٠^(٢) إلى ٢٠١٧ فدانا في عام ٢٠٠٠م^(٣) وهذا يعني أن ٢٧١ فدانا غالبيتها من أجود الأراضي الزراعية قد التهمها الامتداد العمراني للقرى في عشرة سنوات فقط ، جدول رقم (٧).

(١) فايز محمد العيسوي ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٩٣ ، ص ٣٠.

(٢) الهيئة المصرية العامة للمساحة ، المشروع القومي لحصار الأراضي الزراعية- المرحلة التفصيلية ، سنة ١٩٩٠.

(٣) وزارة التنمية المحلية ، الخريطة المعلوماتية الشاملة عن القرى . والأحياء الشعبية - استثماره جمع البيانات. نوفمبر ٢٠٠٠.

جدول (٧) توزيع أفراد العينة حسب عدد الحجرات بالمسكن والموقف من الهجرة بريف أسيوط

عدد الحجرات	مهاجر		غير مهاجر		البيان
	العدد	%	العدد	%	
١	٥	١,٨	٢٨	٥	
٢	٤٨	١٦,١	٨٣	١٥,٠	
٣	٤١	١٣,٨	١١٤	٢٠,٧	
٤	٧٢	٢٤,٢	١٢٣	٢٢,٢	
٥ فأكثر	١٣٢	٤٤,١	٢٠٤	٣٧,١	
الإجمالي	٢٩٨	١٠٠	٥٥٢	١٠٠	

المصدر: الدراسة الميدانية ، ديسمبر ٢٠٠٢.

وشهد الريف فترة ازدهار في عمليات بناء المساكن الحديثة الاسمنتية كبديل للمنازل القديمة المبنية من الطوب اللبن في الكتلة القديمة ، وقد أوضحت نتائج العينة أن حوالي ٤٦% من المهاجرين أدخلوا التحسينات وترميمات أو بناء مساكن جديدة وتزويدها بقطع الأثاث الحديثة رمزا للمكانة والهبة التي تطرأ على أوضاعهم وكثيرا ما يفضل الكثيرون منهم ترك المساكن القديمة لأسرهم والتي تقع غالبا داخل القرى وفي الشوارع الضيقة أو مواقع غير متميزة لكي يقوموا بالبناء في مواقع جديدة على مداخل القرى ، وهو الأمر الذي ساعد في الامتداد العمراني للقرية المصرية وكان لذلك أثره في ارتفاع أسعار هذه الأراضي بصورة كبيرة ، فقد ارتفع سعر القيراط الواحد من الأرض الملاحة للقرية من ٩٠٠ جنيه عام ١٩٧٠ إلى ما بين ١٠,٠٠٠ إلى أكثر من ١٥,٠٠٠ جنيه عام ٢٠٠٢ ، وفي هذا الإطار من التوسع والامتداد العمراني للقرية ظهرت المساكن وحتى الفيلات الحديثة المتميزة داخل القرية والتي تضاهي تلك الموجودة في المدينة . وظهرت كذلك المباني ذات الأدوار المتكررة بالقرى حيث تشير الدراسة أن حوالي ٣٥% من المهاجرين يقطنون مساكن ذات طابقين فأكثر مقابل ٦٥% من المهاجرين يقطنون مساكن أحادية الطابق ، ولم يقتصر هذا الاختلاف على ارتفاع المسكن بل امتد أيضا إلى نوع مواد البناء المستخدمة فقد بلغت نسبة المساكن المبنية بالطوب الأحمر حوالي ٩٤% بين المهاجرين مقابل ٨٩% من بين غير المهاجرين ، ولم يقتصر هذا الاختلاف على مادة بناء المسكن بل امتد أيضا إلى حجم المسكن فقد بلغت نسبة الذين يقطنون في مسكن به خمس حجرات فأكثر حوالي ٣٧,١% من غير المهاجرين مقابل ٤٤,١% من المهاجرين ، وقد بلغ متوسط عدد حجرات مسكن الفئة الأولى ٤,٤ حجرة ، والفئة الثانية ٤,٨ حجرة ، وباختصار فإن الحالة

السكنية بوجه عام أفضل بين المهاجرين عنها بين غير المهاجرين ، وهذا يرجع إلى ما طرأ على أوضاعهم الاقتصادية من تحسين وزيادة في حجم مدخراتهم، ومن الآثار الاقتصادية الأخرى التي نتجت عن الهجرة استثمار كثير من المهاجرين جزء من دخولهم في مشروعات تدر عليهم دخلا كشراء عريضة [نقل- سيار أجرة] أو أرض زراعية أو إنشاء مشروعات تجارية- فقد بلغت نسبة المهاجرين الذين قاموا باستغلال مدخراتهم في شراء سيارة أجرة أو عريضة نصف نقل ١٨,٨% لذلك أصبح الريف يعج بالسيارات الأجرة التي حلت مشكلة نقل الركاب والمنتجات بريف المحافظة الذي ظل محروما لفترة طويلة من هذه الخدمات الأساسية، وبالتالي أصبح من السهل على الريفيين الانتقال يوميا من قراهم إلى عاصمة المركز أو المحافظة سواء للعمل أو لقضاء حاجاتهم الضرورية فأدى ذلك إلى زيادة احتكاك القرية بالمدينة وبالتالي ساعد على نقل عماراتها إلى القرية. وكان من نتيجة هذا التطور أن بدأت تنتشر ظاهرة تأجير الشقق لبعض الموظفين الذين لم يتمكنوا من بناء مسكن حديث [وقد وصل إيجار الشقة إلى أكثر من ثمانين جنيها شهريا] ويظهر هذا النمط بصفة خاصة في القرى القريبة من المراكز الحضرية ، كما هو الحال في قرية منقباد مركز أسيوط وديروط الشريف- وتوضح الصورة رقم [١] هذا النمط أيضا.

(٢-٢) التعليم :

يعتبر التعليم من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في تغيير المسكن الريفي فقد لعب التعليم دورا مؤثرا في تحديد ملامح التغيير العمراني في القرية المصرية سواء كان أفقيا أو رأسيا أو حضريا ، وهو ما تعكسه بيانات الجدول [٨]. ويتضح من النظرة الأولى لهذه العلاقة وجود ارتباط واضح بين مستوى التعليم ونمط المسكن ، فحوالي ٧٢% من المساكن ذات النمط التقليدي في حوزة أفراد لا تزيد مستويات تعليمهم عن الإعدادية.

وتكشف البيانات عن أن نسبة ٥٥,٥% من المساكن ذات النمط الحديث في عينة الدراسة توجد في حوزة المستويات الدنيا من التعليم [وهو الإعدادية فأقل] وهو ما يعني أن المستويات الدنيا من التعليم تسعى إلى تطوير مساكنها التقليدية أساسا وتزويدها بالمرافق والملاح الحديثة - وبحساب معامل الارتباط يبلغ [٠,٥٤] فقط وهو ما يشير إلى أن الارتباط موجب ولكنه ضعيف ويعني ذلك أن نمط المسكن الحديث يرتبط بعلاقات طردية موجبة بالارتفاع في مستوى التعليم، ولكن هذه

الرابطه ضعيفة ، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى تتدخل في تحديد مدى قوة هذه العلاقة ، وتتمثل هذه العوامل في كل من المهنة أو النشاط الأساسي لرب الأسرة ومستوى الدخل.

جدول (٨) العلاقة بين مستوى تعليم أرباب الأسرة ونمط المسكن حسب العينة(*)

تقليدي		مختلط		حديث		نمط المسكن مستوى التعليم
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٤٦,٧	٨٤	٣٢	٤٣	٢٢,٣	١٢٠	أمية
٢٥,٦	٤٦	٣٩,٨	٥٣	٣٣,٢	١٧٨	يقرأ ويكتب
١٧,٢	٣٣	١٨,١	٢٤	٢٢,٢	١١٩	مؤهل متوسط
١٠,٥	١٩	٩,٨	١٣	٢٢,٣	١٢٠	مؤهل عالي
١٠٠	١٨٠	١٠٠	١٣٣	١٠٠	٥٣٧	الإجمالي

المصدر: الدراسة الميدانية: ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢-٢) مهنة رب الأسرة :

يؤثر نشاط الأسرة في ريف المحافظة على النمط البنائي السكني ويوضح الجدول [٩] وشكل [٧] العلاقة بين نوع نشاط رب الأسرة ونمط السكن الذي يعيش فيه.

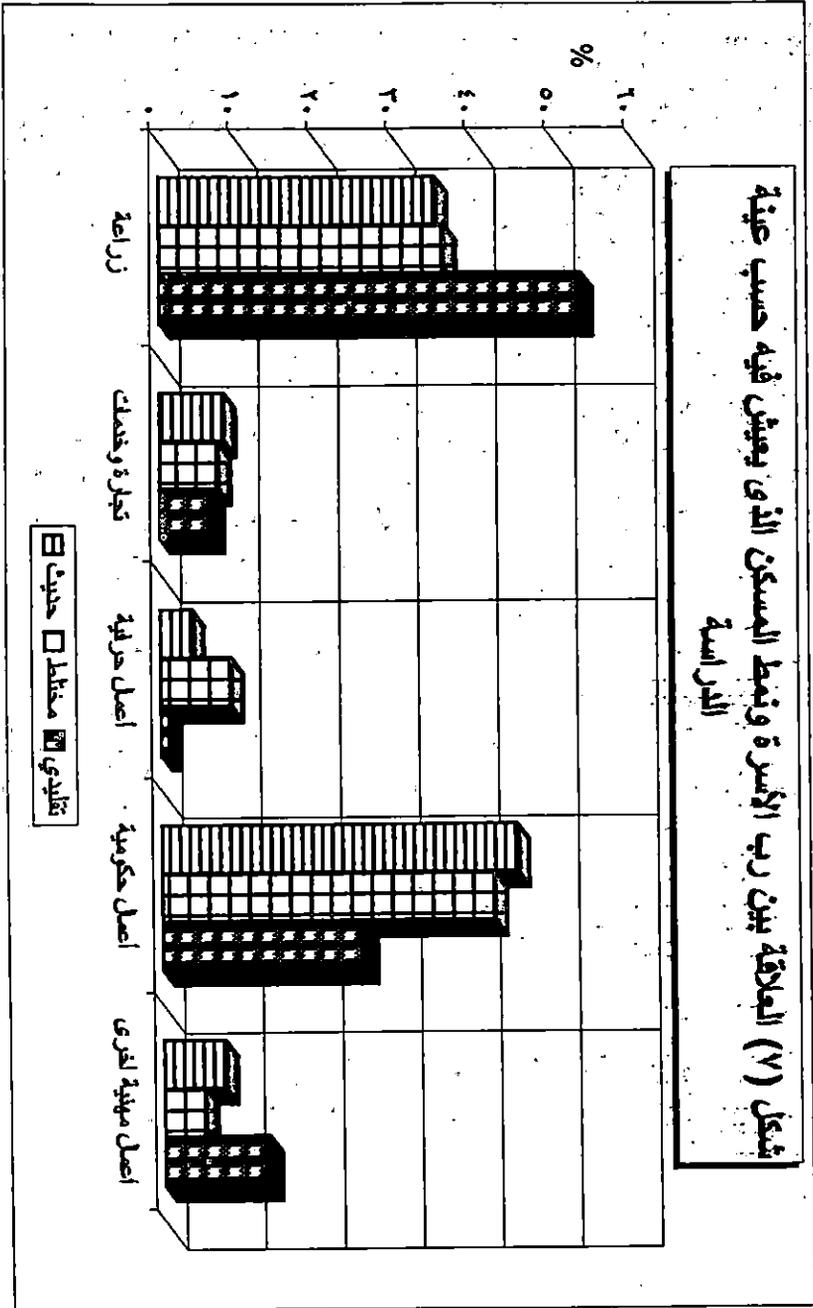
جدول [٩] يوضح العلاقة بين نوع نشاط أرباب الأسرة ونمط المسكن حسب العينة*

تقليدي		مختلط		حديث		نمط المسكن نشاط رب الأسرة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٥٣,٣	٩٦	٣٦,١	٤٨	٣٥	١٨٨	زراعة
٦,٧	١٢	٧,٥	١٠	٨,٢	٤٤	تجارة وخدمات
١,١	٢	٩,٠	١٢	٤,١	٢٢	أعمال حرفية
٢٥,٦	٤٦	٤٢,١	٥٦	٤٤,٩	٢٤١	أعمال حكومية
١٣,٣	٢٤	٥,٣	٧	٧,٨	٤٢	أعمال مهنة أخرى
١٠٠	١٨٠	١٠٠	١٣٣	١٠٠	٣٥٧	الإجمالي

المصدر: الدراسة الميدانية: ديسمبر ٢٠٠٢.

ويكشف عن ارتباط واضح بين العمل في الأنشطة الزراعية وبين سيادة النمط التقليدي من المسكن ، فحوالي أكثر من نصف المساكن التقليدية [٣٣,٥٣%] بعينة الدراسة يسكن بها العاملون في الزراعة وصغار الموظفين، وأن الغالبية المطلقة من المساكن الحديثة (٦٥%) يقم فيها العاملون بالأنشطة غير الزراعية [موظفون - تجار وحرفيون - ومهن أخرى] وهي الفئات التي تشغل كذلك معظم

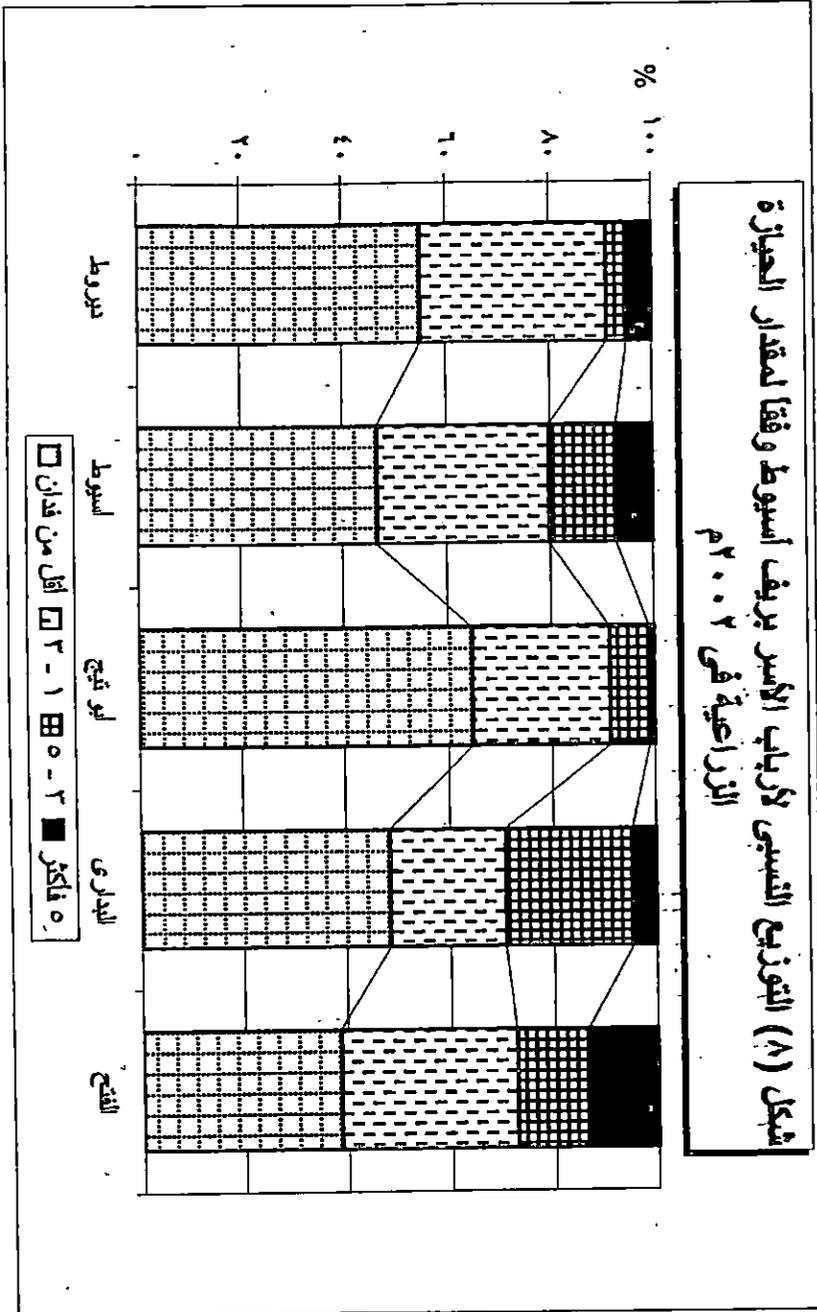
(*) نمط تقليدي: هو الذي يقوم على وجود "وسط الدار" تطل عليه الحجرات وبه فرن وينتهي بحظيرة الماشية ، النمط الحديث: هو الذي يقوم على وجود حجرات متخصصة بالإضافة إلى المطبخ والحمام دون وجود حظيرة ، النمط المختلط: وهو الذي يجمع بين النمطين.



المساكن ذات النمط المختلط بنسبة (٦٤,٩%) بينما نجد أن [٣٥%] من العاملين بالزراعة يقطنون المساكن الحديثة بعد أن أدخلوا تحسينات في فكر بناء وتشيد مساكنهم الجديدة، وهو أمر له دلالة واضحة ، إذ أن أكثر من ٣/١ العاملين بالزراعة في العينة العشوائية ، أصبحوا يمتلكون مساكن غير تقليدية وعصرية من حيث الشكل والتركيب الداخلي ، أو الاستخدام والأثاث ، بمعنى أنه لا توجد لديهم حظيرة مواشى ولا فرن تقليدى ولا حجرات تخزين ولديهم أثاث عصرية . ويمكن تفسير ذلك في إطار ظروف أخرى مساعدة لهذه الأسر منها ممارسة أنشطة غير زراعية ، وارتفاع مستوى تعليم الأبناء أو سفر أحد الأبناء والعمل بالخارج وهى جميعا أمور تدعم الافتراض بأن التحول من العمل الزراعى لممارسة الأنشطة غير الزراعية يعد سببا كافيا لسعى رب الأسرة إلى تطوير أو تغيير أوضاع مسكنه وإضفاء الطابع العصري عليه، ويدعم ذلك معامل الارتباط القوي الموجب والذي بلغ [٠,٧٤] بين نوع النشاط الإقتصادي لرب الأسرة ونمط المسكن الذى يقيم فيه ، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة أسلوب حياة العاملين بالأنشطة غير الزراعية من ناحية ، ومستويات دخولهم من ناحية ثانية ، ويؤكد ذلك ما تشير إليه بيانات الجدول [١٠، ١١].

(٢-٤) الدخل :

تؤثر الحالة الاقتصادية للأسرة على حالة المسكن وأيضا على اتجاه الأفراد نحو تحسينه وتعديله ، ولذلك أهتم البحث بدراسة جميع الموارد الاقتصادية للأسرة ولما كان من المتعذر معرفة الدخل الحقيقى الناتج عن تلك الموارد لكل أسرة ، اضطرت الباحثة إلى استعمال عدة أسئلة يمكن بواسطتها معرفة الدخل السنوى تقريبا بطريقة غير مباشرة ، وذلك عن طريق معرفة سعة الحيازة لكل أسرة والممتلكات الحيوانية وغيرها من مصادر الدخل ، ففيما يتعلق بالسعة الحيازة الأرضية الزراعية - يقصد بها مقدار الأرض الزراعية المملوكة أو مقدار الأرض الزراعية المستأجرة أو كليهما معا ، تبين من الدراسة الميدانية أن ٥٢,٣% بين أرباب الأسر لديهم أقل من فدان ، ٢٩,٩% من أرباب الأسر لديهم أقل من ثلاثة أفدنه ، أنظر الشكل رقم [٨].



جدول (١٠) توزيع أرياب الأسر بالعينة، وفقاً لمقدار للحيازة الزراعية

الحيازة الزراعية - المركز	ديروط	أسيوط	أبو تيج	البدرى	الفتح	الإجمالى
أقل من فدان	٥٥.-	٤٦,٦	٦٤,٦	٤٨,٣	٣٨,٦	٥٢,٣
١- أقل من ٣ أفدنة	٣٦.-	٣٣,٢	٢٦,٦	٢٢,٤	٣٤.-	٢٩,٩
٢- أقل من ٥ أفدنة	٤.-	١٣.-	٧,٨	٢٤,٧	١٣,٨	١٢,٥
٥ فأكثر	٥.-	٧,٢	١.-	٤,٦	١٣,٦	٥,٣
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية: ديسمبر ٢٠٠٢

كذلك يبين من لديهم أقل من خمسة أفدنة قد بلغت ١٢,٥% من أرياب الأسر ، وتجدر الإشارة إلى أنه تبين من الدراسة الميدانية أن ٥٠% من أرياب الأسر من ذوى الحيازة الإمتلاكية ، وأن ٣٩% منهم من ذوى الحيازات الأمتلاكية الأستجارية ، بينما وجد ان ١١% منهم ذوى الحيازات الأستجارية ، من النتائج السابقة يتضح أن الحيازات التابعة للأسر موضوع الدراسة فى ريف أسيوط صغيرة ، وأن نسبة كبيرة منها أستجارية ولذلك فمن المتوقع أن يكون الدخل الناتج منها صغيرا ، وعندما وجه للمبحوث أسئلة ، حول من يبيع أرضا زراعية ، ومن يشتريها بالقرية ، وما هى أسباب هذا ، أجاب المبحوثين ، بنسبة ٢٤,٩% من أفراد بوجود حركة بيع وشراء للأرض الزراعية ، أن صغار الحائزين بالقرية بدأوا يبيعون أرضهم الزراعية ، لارتفاع تكلفة الإنتاج ، وللارتفاع فى أسعار الأرض من ناحية أخرى ، وأن أكثر من ثلث من يبيعون أرضهم يستثمروا عوائد البيع فى مشروعات أخرى إشراف جرارات -مشروع سيارة أجرة- شراء أرض مباني داخل القرية^(١).

وفيما يتعلق بمقدار الممتلكات الحيوانية تبين أنها تمثل مكانة خاصة لدى الريفيين حيث أنها ترتبط بالأرض ارتباطا شديدا وهى إلى جانب ذلك مصدرا كبيرا من مصادر الدخل ولذلك لا نجد مسكن من مساكن الريف.

كذلك تبين من الدراسة أن الأبناء يساهمون فى زيادة دخل الأسرة فقد وجد أن ١٥% من الأسر لديها أبناء يعملون بمؤهلات دراسية ويعملون عمال بالمصانع الموجودة بالريف أو بالمراكز الحضرية القريبة منها براتب شهرى ٩٠ جنيها فأكثر على حين وجد أن ٩% منها بها أبناء يعملون بمؤهلات دراسية عالية بمرتب

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، القرية المصرية - دراسات فى علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، سنة ١٩٩٩ ، ص ١٦٨.

شهرى فوق ١٦٠ جنيتها ، اما النسبة الباقية فبعض أبنائهم صغار السن ، والبعض الآخر يعمل بالأجر فى أرض الغير والبعض الآخر لا يعمل مطلقا ، ويتضح مما سبق أن نسبة كبيرة من الأسر بها أبناء يعملون فى مجالات أخرى غير الزراعة ، ومما لا شك فيه أنهم يساهمون فى رفع دخل الأسرة ، هذا وتجدر الإشارة أنه قد تم حساب دخل الأسر الموجودة بالعينة بصورة تقديرية من الموارد السابقة ، حيث لم تتمكن من معرفة الدخل الحقيقى لهذه الأسر وذلك لمعرفة تأثير هذا الدخل على حالة المسكن وعلى اتجاه الأفراد نحو تحسين مساكنهم.

وبدراسة تأثير الدخل على حالة المسكن من الناحية الإحصائية يتضح من الجدول [١١] والشكل [٩] أن هناك ارتباط قوى وموجب بين مستويات دخل الأسرة وبين نمط المسكن الذى تقيم فيه ، حيث يرتبط المسكن التقليدى بمستويات الدخل الدنيا، فحوالى ٥٤,٤% من المساكن التقليدية يقل متوسط دخل الأسرة فيها عن ٤٠٠ جنيه شهريا فى حين أن ٦٩,٥% من المساكن الحديثة يزيد متوسط دخل الأسرة بها عن ٦٠٠ جنيه شهريا ، وأن النسبة الأكبر من المساكن ذات الخصاص المشتركة ٥٧,٩% تضم الأسر من فئات الدخل المتوسط من [٢٠٠-٦٠٠ جنيه شهريا] ويعنى ذلك وجود ارتباط قوى بين ارتفاع مستويات الدخل وتحسين الأوضاع الاقتصادية وبين الإقامة فى مساكن حديثة ومطورة ذات ملامح عصرية واضحة حيث بلغ معامل الارتباط بين مستويات الدخل ونمط السكن (٠,٨٩) وهو ما يعنى تأكيد الرابطة القوية الموجبة بين الدخل وأوضاع السكن الذى يعيش فيه الفرد- فكلما ارتفعت مستويات الدخل تحسنت خصائص السكن واكتسبت ملامح عصرية واضحة.

جدول (١١) العلاقة بين مستويات أرباب الأسر فى العينة ونمط المسكن

نمو المباني		نمط الحديث		نمط مختلط		نمط تقليدى	
مستويات الدخل	العددى	%	العددى	%	العددى	%	العددى
أقل من ٢٠٠	٣١	٥,٧	١٠	٧,٥	٤٨	٢٦,٦	
٤٠٠-	١٣٣	٢٤,٨	٤٦	٣٤,٦	٥٠	٢٧,٨	
٦٠٠-	١٩٠	٣٥,٤	٣١	٢٣,٣	٢٨	١٥,٦	
١٠٠-	٨٧	١٦,٢	١٩	١٤,٣	٣٦	٢٠,٠	
٨٠٠ فأكثر	٩٦	١٧,٩	١٧	٢٠,٣	١٨	١٠,٠	
الإجمالى	٣٥٧	١٠٠	١٣٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠	

المصدر: الدراسة الميدانية: ديسمبر ٢٠٠٢.

وتبين من الدراسة الميدانية أن أصحاب مساكن النمط الثالث [النمط التقليدي] ينتمون إلى عدة فئات هي:-

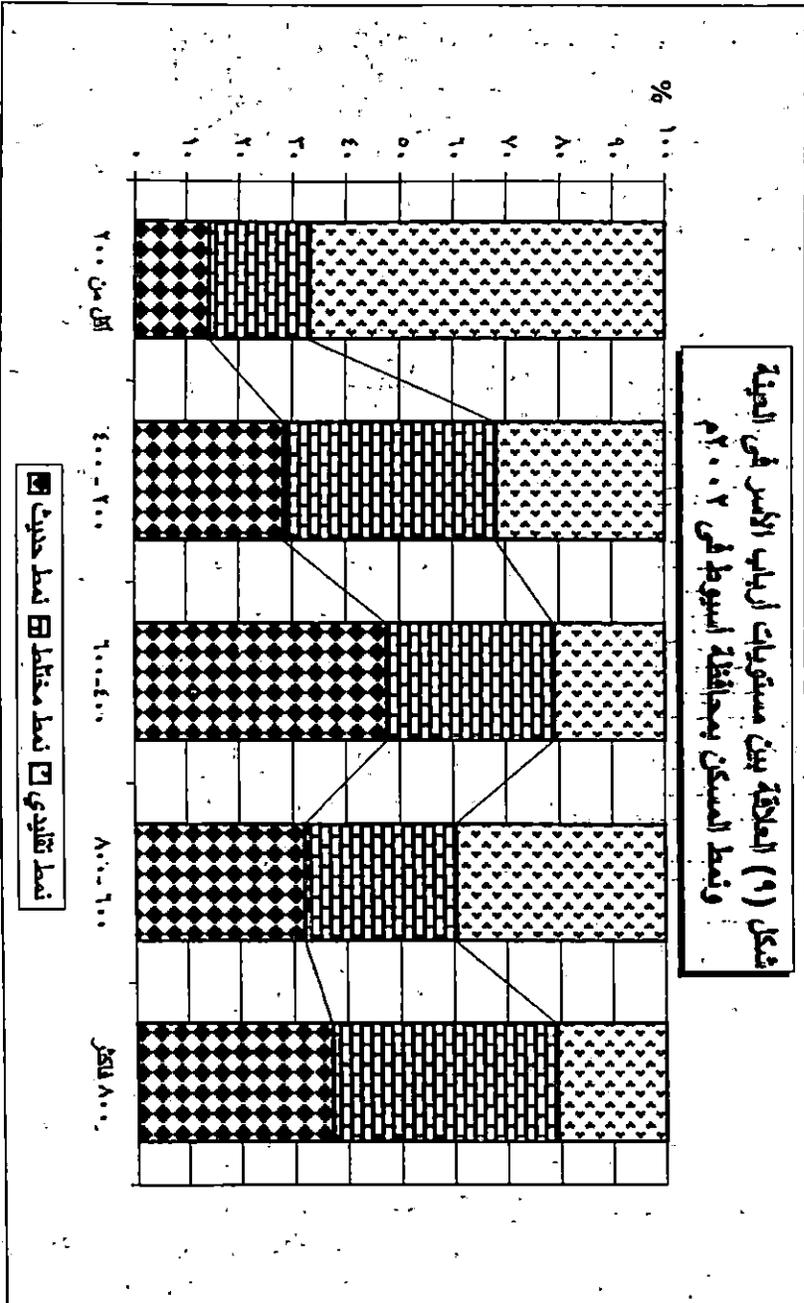
الفئة الأولى: وتشمل كبار السن ، وليس لهم أى عمل ، ويعتمدون فى حياتهم على معاش الضمان الذى لا يتعدى مبلغ ٥٠ جنيها شهريا علاوة على إعانات من الأعيان خلال مواسم الأعياد والمناسبات المختلفة.

الفئة الثانية: وهى فئة الفلاح الأجير الذى لا يمتلك ، ولا يحوز أى أراضى زراعية ، ويعتمد فى حياته على نظام العمل بالأجر اليومى الذى يتراوح ما بين [١٠-١٥] جنيها فى اليوم ، ومن المعروف أن الأعمال الزراعية موسمية ، وليست دائمة لأنها ترتبط بمواسم زراعة وحصاد المحاصيل ، ويبقى بلا عمل فى غير هذه المواسم يعانى من البطالة ، معتمدا على العمل فى بعض الأعمال الأخرى لدى بعض الأغنياء للحصول على أى دخول إضافية.

الفئة الثالثة: وتتمثل فى صغار الموظفين والعمال بالمصالح الحكومية والذين لا تتعدى أجورهم الشهرية عن ٢٠٠ جنيها لكل منهم ، فى حين ترتفع أعداد أفراد الأسر بين هذه الطبقة ، وعلى ذلك فهم لا يستطيعون بأى حال من الأحوال امتلاك أى نوع من المساكن لأن معظمهم قد ورث هذا المسكن عن آبائه وأجداده ، ووقفت الدخول الاقتصادية المتدنية عائقا أمام إدخال أى تحسينات أو تعديلات عليه.

فى حين أن المساكن المختلطة فى منطقة الدراسة قد ارتبطت بصفة عامة بفئتين هما :-

الفئة الأولى : تتمثل فى الفلاحين الذين تتراوح حيازاتهم أو ملكياتهم ١-٢ فدان وهى مساحات تعاني من سوء التربة ، وتخفض بها الإنتاجية الزراعية بشكل ملحوظ بما لا تحقق دخلا مناسباً كما فى النواحي الهامشية مثل البلايزة والنواردة وعرب مطير وغيرها ، وكذلك العمال الذين يعملون فى الورش الصغيرة مثل ورش تقطيع الأخشاب واللحام والسمكرة ، ويتراوح دخل الفرد اليومى ما بين [١٥-٢٠ جنيها] وقد يقل عن ذلك حسب نوع العمل ، ومدى الإقبال عليه ، وينتمى لهذه الفئة أيضا السائقون الذين ليس لهم عمل ثابت بعد أن كان معظمهم يعمل فى حرف غير دائمة ، ولكن هجرة بعضهم إلى الدول العربية ، وعودتهم بمدخرات لا بأس بها ساعدتهم على بناء مسكن متوسط بعيدا عن مسكن العائلة القديم علاوة على شرائهم سيارات أجرة ، كما ينضم لهذه الفئة العاملون بالحكومة الذين تتراوح أجورهم من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ جنيها شهريا ، وليس لهم أى مصادر أخرى لدخول إضافية لتحسين مستواهم المعيشى.



أما المساكن الحديثة ذات المستوى العمراني المرتفع: والتي تنتشر على أطراف القرى خاصة تلك التي بنيت خلال السنوات الأخيرة من بداية السبعينات حيث نجد أصحابها يتمتعون بدخول اقتصادية مرتفعة مثل فئة التجار وأصحاب المصانع والورش علاوة على فئة الأطباء وأصحاب العيادات الخاصة ، والصيادلة الذين تزيد دخولهم على [٨٠٠ جنيها شهريا] وينضم العائدين من الدول العربية بمدخراتهم إلى هذه الفئة حيث قاموا باستثمار هذه المدخرات في شراء الأرض الزراعية ، والعمل بالتجارة في شتى المجالات لتوفير دخولا إضافية جديدة تستغل في رفع المستوى المعيشي لهذه الفئة ، وتغيير المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم ، ولقد أثر ذلك بالسلب على فئات أخرى مثل الموظفين والعاملون بالحكومة ، والقطاع العام الذين أصبحوا غير قادرين على مجاراتهم ، وقد ساعدت هذه الفئة على تحريك أسعار أراضي البناء بشكل كبير ، أما الفئة الأخيرة لأصحاب المساكن الحديثة والكبيرة فهم المزارعون الذين يملكون أو يحوزون مساحات زراعية واسعة ، ويقومون بزراعتها بأحدث الآلات الزراعية مما يهيء لهم مستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع بالإضافة إلى تأجيرهم بعض المساحات الزراعية الفائضة عن احتياجاتهم إلى بعض صغار المزارعين موسميا أسعار مرتفعة قد تصل إلى نحو ألف جنيه للقدان لتحقيق لهم دخولا إضافية ترفع أحوالهم الاقتصادية ، علاوة على ما يملكونه من رؤوس الماشية وحيوانات الحقل ، فأنعكس ذلك على شكل ومساحة وحجم المسكن وتركيبه الداخلي والمنافع الملحقة به.

(٣) أنماط المسكن الريفي المتطور

كان من الطبيعي أن تنعكس هذه المتغيرات على عناصر المسكن الريفي وأعيد تصميمه ليتكون من وحدات منفصلة [شقق] وجاء هذا التصميم بعيدا عن روح وتقاليد القرية حيث فتح واتجه إلى الخارج وتلاشت الأفنية الداخلية وضاعت المسافات بين البيوت فإندمدت الخصوصية.

ولذلك اتجه تصميم المسكن الريفي المتطور إلى ثلاثة أنماط يمكن ملاحظاتها بشكل واضح في قرى محافظة أسبوط:

النمط الأول: هو مسكن ريفي بكل خصائصه والذي كان مبنى دور واحد ثم زاد عدة أدوار بعد أن ألغى الفناء السماوي وحلت محله المناور الصغيرة، والسلام الخرساني بدلا من الخشبي أو الطوب اللبن [شكل ١٠].

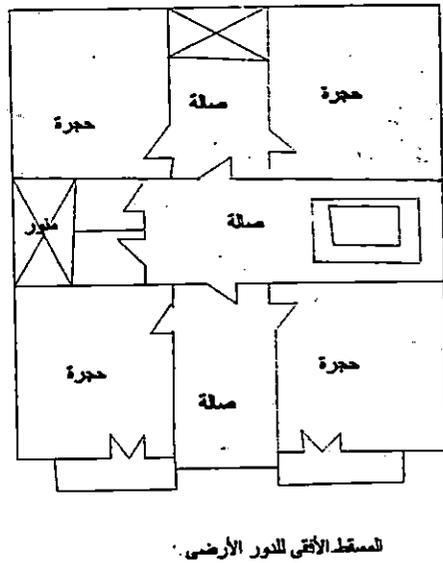
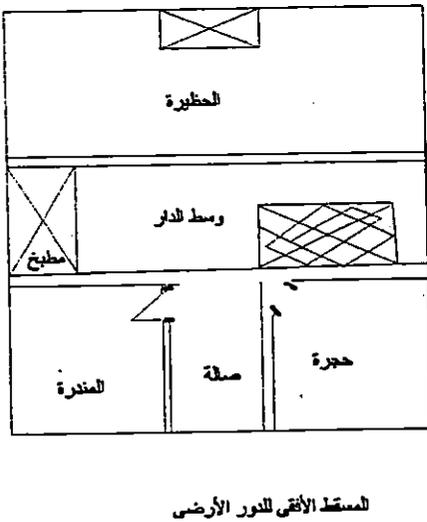
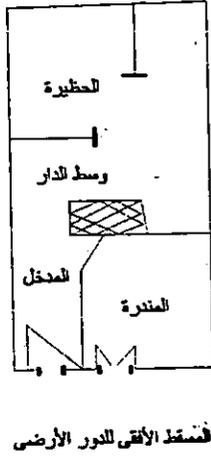
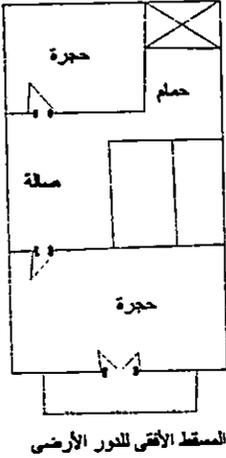
النمط الثاني: المسكن الريفي يشابه المسكن الحضري إلا أن الدور الأرضي

يستعمل استعمالا ريفيا حيث أزيلت القواطع التي بين الأعمدة في الجزء الخلفي واستعمل كحظيرة واحتوى الجزء الأمامي على غرفة الضيوف ولها مدخل مستقلة على الشارع مباشرة [شكل ١١] ويشتمل الدور الأرضي أيضا على المدخل والسلم ، أما الدور المتكرر فيتكون من وحدات سكنية [شقق سكنية] منفصلة تحتوى على عناصر الخدمة اللازمة [مطبخ-حمام] ، ويلاحظ أن تلك المساكن أقرب ما يكون إلى المساكن العشوائية في المدينة لأنها لا تلتزم في تصميمها وتنفيذها بالقوانين التي تنظم أعمال البناء ، لذلك كان من الطبيعي أن تكون الفراغات في الدور الأرضي سيئة الإضاءة والتهوية ، وكلما ارتفع المبنى كلما كانت الأدوار السفلية مشابهة للدور الأرضي من ناحية عدم كفاية الإضاءة والتهوية وعدم ملاءمتها لاحتياجات ومتطلبات السكان [شكل ١١].

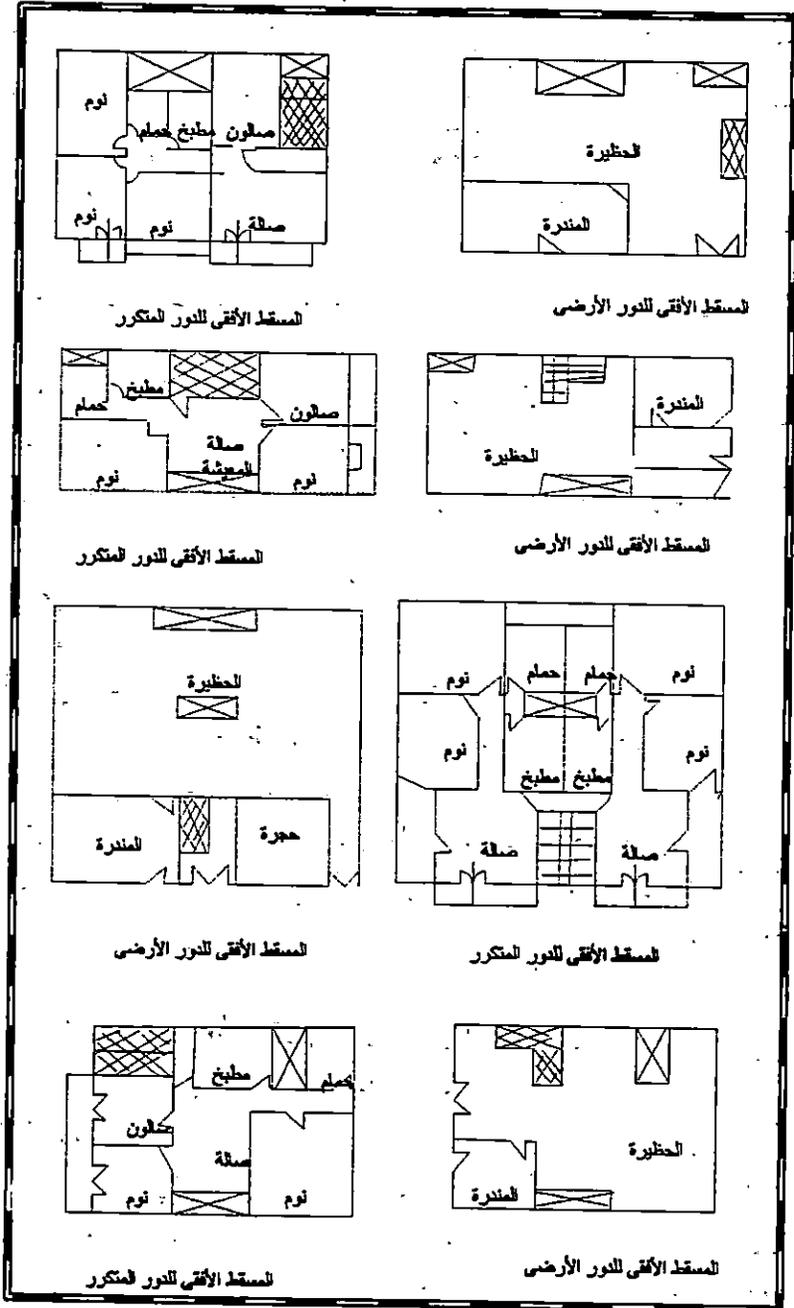
النمط الثالث: عبارة عن مسكن حضري بكل خصائصه ويتكون من وحدات سكنية ومن دراسة أنماط المسكن الريفي السابقة والدراسة الميدانية نجد أن المسكن الريفي المتطور يتكون من مجموعة من العناصر اختلفت عن عناصر السكن التقليدي وهي:-

☐ مدخل المسكن: مدخل المسكن الريفي في النمط الأول لا يختلف عن مدخل السكن التقليدي من حيث أوسع ارتفاعه ، أما مدخل النمط الثاني فهو شبيه بمدخل المساكن الحضرية وأختلف عن المدخل التقليدي في المادة المصنوعة حيث يصنع من الحديد المشغول ، أما النمط الثالث فمدخله هو مدخل حضري يرتفع عن مستوى الشارع بمجموعة سلالم ويصنع من الحديد المشغول [صورة ٢].

☐ الفناء الداخلي والفناء السماوي: أختفى الفناء السماوي من المسكن الريفي وحلت محله المناور الصغيرة المتعددة التي تفتح عليها عناصر الخدمة والغرف السكنية ولكن من الملاحظ أن تلك المناور صغيرة لا يحقق الهدف من وجودها وهو خلق بيئة داخلية مناسبة لمزاولة مختلف الأنشطة التي تتم داخل الفراغات المطلة عليها ، ويلاحظ عدم تفرقة الفلاح بين مكان الخدمات المنزلية المختلفة بالفناء وبين مكان خدمة الحظيرة من الفناء الأمر الذي سبب عدم نظافته وخصوصا عند تصريف السماد البلدي إلى خارج المسكن.



شكل رقم (١٠) النمط الأول للسكن الريفي



شكل () النمط الثاني للمسكن الريفي

⊞ حظيرة الحيوانات: يلاحظ أن الحظيرة ظلت كما هي في النمط الأول والثاني للسكن الريفي ، واختفت تماماً في النمط الثالث ، وقد خصص لها مكان في نهاية الدار ، ولكن لها سقف خرساني يمثل أرضية الوحدة السكنية التي تعلوها ، وخصص للتبانه مكان [أو غرفة صغيرة] في أعلا المسكن وبذلك بعدت عن الحظيرة وأصبحت العلاقة بينهما مفقودة تماماً وغير مريحة ، حيث يؤدي فصل الفراغات الإنتاجية عن وسط الدار إلى إعاقة الحركة منها وإليها.

⊞ السلم: يشكل السلم أهمية خاصة لدى الفلاحين فلا يكاد يخلو مسكن من وجود سلم يصل بين الدور الأرضي والسطوح أو لأدوار العليا ، ويوجد السلم في النمط الأول في منطقة وسط الدار بينما في النمط الثاني والثالث يوضع في المكان المناسب لذلك، وقد تغير السلم من السلم الخشبي أو المبنى باللطوب والذي كان الفلاح لا يراعى أى قواعد في إنشائه إلى سلم خرساني [الصورة رقم ٢].

⊞ المطح: يستخدم السطح في المسكن الريفي في النمط الأول والثاني في مزاولة العديد من الأنشطة ، فهو يستخدم كمكان لتجفيف الوقود وأعواد الحطب التي تستخدم وقود للفرن ، وفي تجهيز اللبن ومستخرجاته وكذلك يستخدم كمكان لتربية الطيور ، وأيضاً في تجفيف المحاصيل وإعداد الخبز ويخصص مكان على السطح عبارة عن غرفة صغيرة توضع فيه الفرن في النمط الأول والثاني للمسكن ولا يستخدم السطح في أى أنشطة في النمط الثالث.

(٤) التغيير السكني الريفي بين المشكلة والحل

أخذ التغيير السكني في ريف أسبوط اتجاهين هما:-

الاتجاه الأول :

هو تغيير مواد البناء وبالتالي تغيير نمط المسكن من الطين إلى الخرسانة المسلحة والأعمدة الحاملة - مما أدى إلى تغيير عناصر المسكن الريفي وحلت محلها عناصر المسكن الحضري وبرزت الأبراج والبلكونات إلى أقصى حد ممكن وانفتاح المسكن على الخارج مع ضيق الشوارع -صورة٤- مما أدى ذلك إلى فقدان خصوصية المسكن وهي:-

اختفاء الأوحاش الداخلية: في كثير من مساكن القرية وتقلص الوحدة الإنتاجية بالمسكن وانعدامها في بعض المساكن مما يعد مؤشراً نحو تحول المجتمع الريفي إلى الاستهلاك بدلاً من الإنتاجية. مما أضاف عبئاً جديداً على الدولة في تحقيق متطلباته الغذائية ، ويشير هنا [فتحي مصيلحي] إلى أن تفرغ الكتلة السكنية القديمة للقرية لم يكن تفرغاً سكانياً فحسب بل كان تفرغاً من محتومونها الإنتاجي أيضاً^(١) بمعنى الافتقار لعناصر وبنية النشاط الإنتاجي ، وجاء ذلك ملازماً لعمليات التحديث العفوي للمسكن والذي أعتمد أساساً على وجود موارد خارجية من خارج المجتمع الريفي سواء من عائدات العمل بخارج القطر أو بالمجمعات الحضرية لتوكيد الاستثمار واشتراك أكثر من ساكن للدور الواحد: من اسر مختلفة بأتباع نظام التآجير يقضى على مبدأ الخصوصية والامتداد المستقبلي لتماسك الهيكل الاجتماعي للأسرة الريفية [وخاصة في القرى القريبة من المراكز الحضرية كما هو الحال في قرية منقباد] ، وهذا النمط من المساكن المتحضرة تعترضه خطه القرية ، وتركيبها الداخلي ، حيث أتمس التركيب الداخلي بالشوارع الضيقة والحارات المسدودة والشوارع الترابية التي تتحول إلى أوعية ترابية في فترة الخماسين .

ومن الدراسة السابقة التي قامت على تحديد أوجه التغيير في السكن الريفي والعوامل المؤثرة فيه يمكن استنتاج أن القرية الحقيقية التي توارثناها واعتدنا عليها في طريقها للانقراض تماماً ، بنسيجها المعروف وسوف تستبدل بنسيج آخر متعارض تماماً مع البيئة الأصلية ، وبالتالي فإن المسكن الذي نتحدث عنه للفلاح بكل مقوماته الإنتاجية سينتهي وجوده تماماً وخاصة في القرى التي تجاوز المدن وبالتالي فإن الفلاح المصري العريق بكل ما له من خبرة سيتحول هو الآخر إلى إنسان ذو تطلعات أخرى تتعارض تماماً مع البيئة الزراعية المحيطة مما يظهر الاحتياج لضرورة التدخل السريع ، ولحل هذه المشكلات يجب:-

☐ التعرف على الاحتياجات الفعلية لمستعملي المسكن ومن ثم تحديد المتطلبات الوظيفية للعناصر التي تلبي هذه الاحتياجات في القرية.

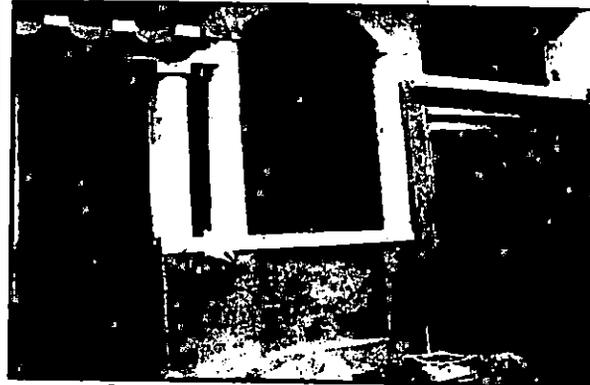
(١) فتحي محمد مصيلحي ، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١ بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الأول ، مطبعة الطوبجي ، القاهرة ، سنة ١٩٩٠ ، ص ٢٦٧ .

(٢) فايز العيسوي ، مرجع سبق ذكره ، سنة ١٩٩٣ ، ص ١٥٤ .

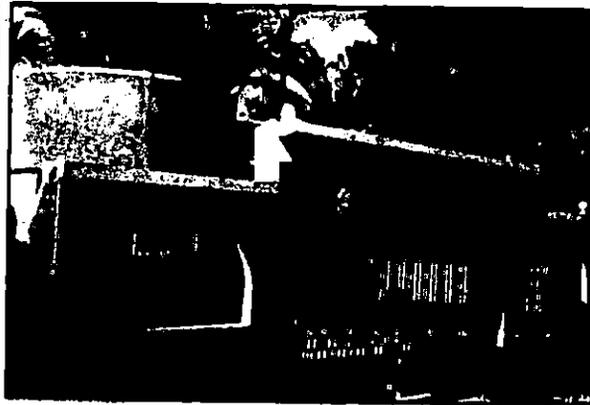


صورة رقم (٢) تطور
منخل المسكن
بقري مناطق الدراسة

النمط الأول
قرية بني عديت



النمط الثاني
قرية دير الجنادل



النمط الثالث
قرية اولاد علي

- ☐ أن تكون العلاقة بين المسكن والشارع علاقة ثانوية وذلك بانفتاح عناصر المسكن على فناء سماوى يوفر لها الإضاءة والتهوية الطبيعية اللازمة ويساعد على تحقيق الخصوصية.
- ☐ تقليل الفتحات الخارجية وتصغيرها للحفاظ على الحرارة الداخلية لعناصر المسكن دون تأثرها بالحرارة الخارجية ، وأيضا المساعدة فى تحقيق الخصوصية الخارجية لعناصر المسكن .
- ☐ الاهتمام بزيادة أسماك الحوائط وخاصة الخارجية منها لتقليل الحرارة النافذة إلى داخل المسكن.
- ☐ الاهتمام بتوزيع عناصر المسكن بحيث يحقق أقصى درجة من الكفاءة الوظيفية تبعا لاحتياجات السكان ومتطلباتهم.
- ☐ إزالة المساكن بنهايات الشوارع المسدودة وتعويض أصحابها وذلك لضمان حرية الحركة بالقرية وبخاصة فى وقت الأزمات والكوارث ولضمان دوره تهوية أفضل.
- ☐ ضرورة وضع نماذج تصميميه تناسب كافة المستويات المعيشية والمساحات المتاحة بشكل علمى مبسط وبالطريقة التى يمكن للقروى استيعابها وإدراك ارتباطها بمشاكله ، وإقناعه بجدوى المحاولة فى تنفيذها طالما فى حدود إمكانياته.

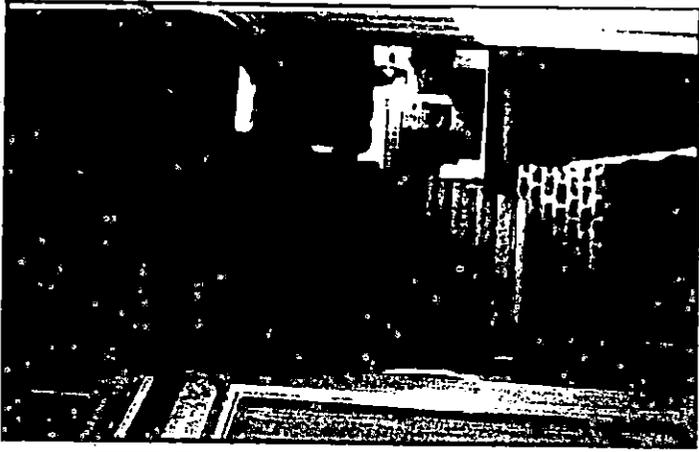
الاتجاه الثانى:

تمثل فى النمو السكنى المستمر على الأرض الزراعية التى تعد من أخصب الأراضى فى الإنتاج الزراعى ، والتى تمد السكان بحاجتهم من الغذاء ، فأصبح الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية ، يمثل مشكلة خطيرة وهى تتناقص الأرض الزراعية باستمرار الإمتداد الأفقى للسكن فى الوقت الذى يتزايد فيه السكان بمعدلات مرتفعة.

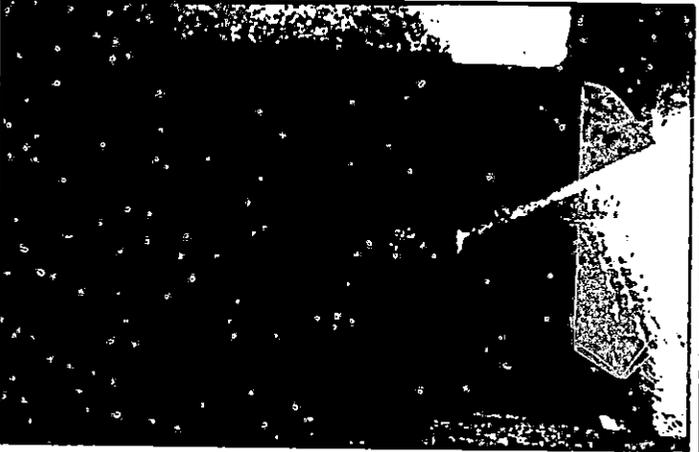
هذا ويرتكز هذا المجتمع الريفي على الأرضى كركيزة ، يعيش فوقها الناس ، ويعيشون من خيرها ومما تنتجه ، وتعتبر الأرض هى المركز الأساس الذى تستمد منه كل مقومات الحياة^(١) ؛ فكيف يتم الزحف العمرانى على الأرض الزراعية فى ريف أسيوط فى الوقت الذى انخفاض فيه متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى أقل من [٣] قيراط وهذا الانخفاض راجع لسببين هما الزيادة السكانية العالية من ناحية والنمو العمرانى من ناحية أخرى.^(٢)

(١) محمد حجازى محمد ، جغرافية الأرياف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، سنة ١٩٨٢ ، ص ٨٧.

(٢) محمد أحمد أحمد خفاجى ، مرجع سبق ذكره ، سنة ٢٠٠٢ ، ص ١٩٩٦ .



النمط الثالث: قرية بني عديت

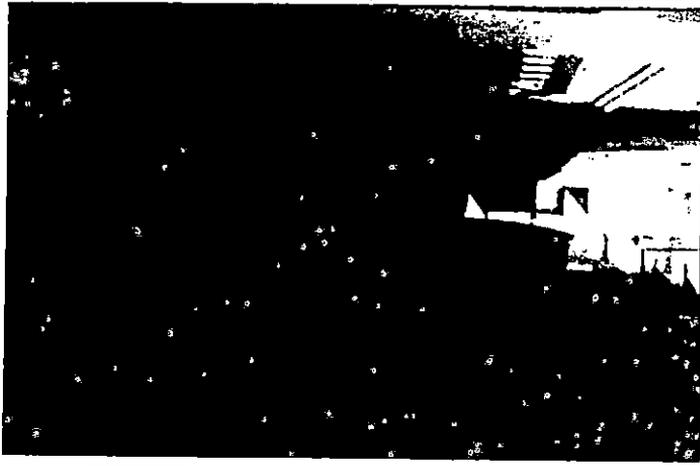


النمط الثاني: قرية القديبة

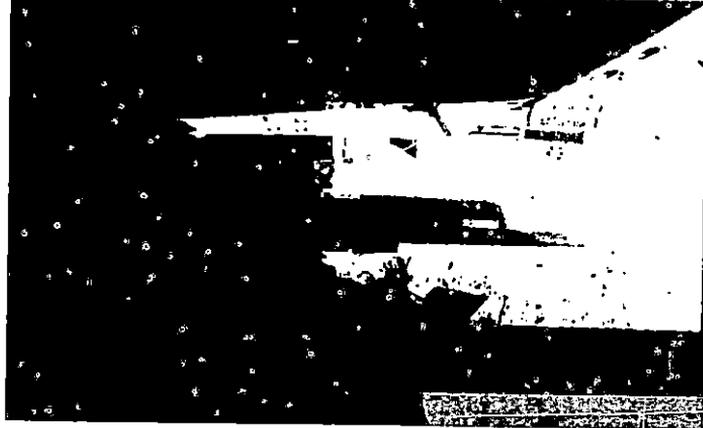


النمط الأول: قرية القديبة

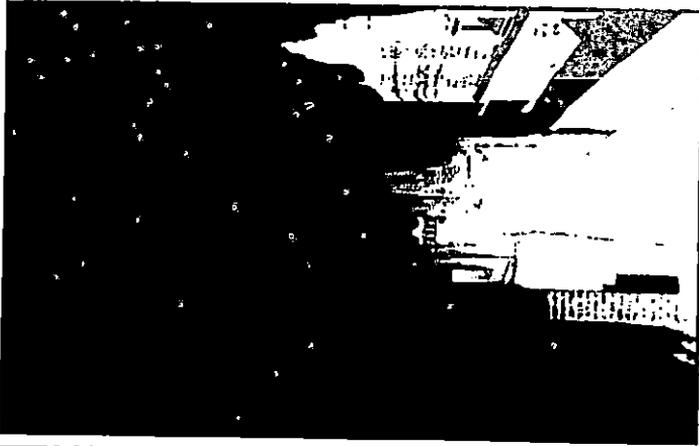
صورة رقم (٣) تطور أشكال السلم بتطور المساكن بقرى منطقة الدراسة



قرية بني عديت



قرية بني عديت



قرية الزلاخ

صورة رقم (٤) مناطق التمركز بقرى منطقة الشراة

إذا فالحفاظ على الأرض الزراعية ضرورة والحل ببساطة شديدة هو الاهتمام بدراسة الكتل السكنية الحالية لكل قرية بما فيها من مباني قديمة وفراغات ، ودراسة تطورها لتحديد الزيادة التي يمكن استيعابها بعد التطور ، وفي ضوء ذلك وطبقاً لمعدل النمو المعقول لكل قرية عليه تطوير وتحديد الكردون النهائي للقرية.

☐ ضرورة الاهتمام بخلخلة القرية سكانياً باجتذاب الزيادة السكانية إلى محاور تنمية جديدة في المناطق ذات الكثافات الصغيرة ، وبأسرع وقت تفادياً لامتداد العمران على الرقعة الزراعية كوضع طبيعي وحتمي لاستيعاب الزيادة السكانية.

☐ ضرورة وقف عمليات البناء في مواقع الامتدادات العمرانية العشوائية بالقرى حرصاً على الأراضي الزراعية منعاً من زيادة الفاقد منها نظراً لأهميتها القومية.

☐ ضرورة مراقبة تصميمات المباني وعمليات التنفيذ في القرى ، ووضع القيود المنظمة لها حتى تحفظ عماراتها الريفية من التشوه وتحقق للريف طابعة المميز الذي طغت عليه العشوائية.

أهم المصادر والمراجع

المصادر:

- (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المباني لعام ١٩٩٦ محافظة أسيوط.
- (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد المباني لجمهورية مصر العربية عام ١٩٩٦ .
- (٣) جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق" دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، سنة ١٩٩٦ .
- (٤) الهيئة المصرية العامة للمساحة ، المشروع القومي لحصر الأراضي الزراعية-المرحلة التفصيلية ، سنة ١٩٩٠ .
- (٥) وزارة التنمية المحلية ، الخريطة المعلوماتية الشاملة عن القرى والأحياء الشعبية ، استمارة جمع البيانات ، نوفمبر ٢٠٠٠ .

المراجع العربية:

- (٦) أحمد علي إسماعيل ، التنمية العمرانية وإعادة توزيع السكان في مصر ، ندوة نحو خريطة جغرافية جديدة لمصر ، الجمعية الجغرافية المصرية ، سنة ١٩٩٩ .
- (٧) أحمد هلال محمد ، تأثير المتغيرات الحديثة على عمارة القرية المصرية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الهندسة - جامعة أسيوط ، سنة ١٩٩٣ .
- (٨) إسماعيل يوسف أحمد ، كلية الآداب - جامعة المنوفية ، سنة ١٩٩٦ .
- (٩) سيد احمد سالم قاسم ، أثر هجرة الريفيين إلى الخارج على المسكن الريفي - دراسة تطبيقية لقرية نبتيت - مركز مشتول السوق - محافظة الشرقية ، المجلة الجغرافية والتنمية ، جامعة المنوفية - كلية الآداب ، العدد [٤] ، سنة ١٩٩٥ .
- (١٠) صلاح عبد الجابر عيسى ، جغرافية العمران الريفي - دراسة تطبيقية على مركز رشيد ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٢ .
- (١١) صلاح عبد الجابر عيسى ، التطور العمراني لقرية جراون - محافظة المنوفية - مؤسسة الأمانة للطباعة ، الباجور ، سنة ١٩٨٦ .
- (١٢) صلاح عبد الجابر عيسى ، القرية التوأمية - بمحافظة المنوفية ، نشرة البحوث الجغرافية ، كلية البنات - جامعة عين شمس ، العدد [٦] ، سنة ١٩٩٦ .

- (١٣) صلاح عبد الجابر عيسى ، أهم المتغيرات الجغرافية في العمران الريفي بمنطقة رشيد - في الربع الأخير من القرن العشرين ، حوليات كلية الآداب دمنهور ، سنة ٢٠٠٠.
- (١٤) عبد الباسط عبد المعطي ، القرية المصرية - دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، سنة ١٩٩٩.
- (١٥) فايز محمد العيسوي ، الهجرة الى الدول العربية وتغير ملامح القرية المصرية - رؤية جغرافية تطبيقية على إحدى قرى المنوفية - رسائل جغرافية - جامعة الكويت ، سنة ١٩٩٣.
- (١٦) فتحى محمد مصلحي ، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١ ، بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الأول ، مطابع الطوبجي التجارية ، سنة ١٩٩٠.
- (١٧) فتحى محمد مصلحي ، مناهج البحث الجغرافي ، مركز معالجة الوثائق بالكمبيوتر ، سنة ١٩٩٤.
- (١٨) فتحى محمد مصلحي ، المعمور المصري في مطلع القرن ٢١ ، الجزء الأول ، القرية المصرية - في البيئات الفيضية والصحراوية - الوضع الراهن والمستقبل ، دار السلام للطباعة - القليوبية ، سنة ١٩٩٤.
- (١٩) كامل عبد الناصر ، دراسة معمارية لتطوير مسكن الفلاح ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط ، سنة ١٩٧٥.
- (٢٠) كريمة كرم ، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصري ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٤ ، سنة ١٩٨٦.
- (٢١) محمد إبراهيم عبد النبي ، المسكن الريفي - دراسة في الدلالات الاجتماعية لتطور نمط العمران عبر الزمان ، حوليات كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد ، ١٩٩٨.
- (٢٢) محمد أحمد أبو الليل ، أثر هجرة الريفيين للخارج على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية في محافظة أسيوط ، ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة - جامعة أسيوط - سنة ١٩٩٣.
- (٢٣) محمد أحمد خفاجي ، التغيرات السكنية في قرية الغفارية - مركز مشتل السوق ، نشرة البحوث الجغرافية ، كلية البنات - جامعة عين شمس ، يناير ٢٠٠٠.

- (٢٤) محمد حافظ شريف ، التحليلات الاحصائية لبحوث العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج Spss win ، مكتبة التكامل ، الزقازيق ، سنة ١٩٩٦ .
- (٢٥) محمد حجازي محمد ، جغرافية الأرياف ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة ١٩٨٢ .
- (٢٦) محمد عاطف غيث ، دراسات في علم الاجتماع القروي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، سنة ١٩٨٥ .
- (٢٧) محمد فريد أبو العلا ، المسكن الريفي المصري ، عالم الكتب ، القاهرة سنة ١٩٩٠ .
- (٢٨) محمد محمد زهرة ، اتجاهات وسلوك الهجرة لدى طلاب الجامعة ، دراسة جغرافية -كلية الآداب جامعة المنيا ، العدد ٨ ، سنة ١٩٩٤ .
- (٢٩) مجدي شفيق السيد صقر ، قرية ميت خميس -محافظة الدقهلية- دراسة جغرافية لأهم التغيرات السكانية والعمرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سلسلة الدراسات الخاصة ، العدد ٧٣ ، سنة ٢٠٠٢ .
- (٣٠) مجدي محمد رضوان ، دراسات تحليلية عن تطور القرية المصرية - تحت تأثير الامكانيات الحديثة للتقدم العلمي والتكنولوجي ، ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة ، جامعة القاهرة ، سنة ١٩٨٢ .

المراجع غير العربية:

- 31) Brunche, J., Human Geography, Harrap, London, 1952.
- 32) Demoangen, A., Problems De Geographie, Humaina, Paris, 1944.



تغير السكن الريفي في محافظة أسيوط

د/ عماد سامي يوسف أحمد (*)

ملخص باللغة العربية:

يهدف البحث إلى دراسة اتجاهات التغير في السكن الريفي بأسيوط واستخدام اتجاهات التغير في تحديث البيئة السكنية للقريّة المصرية . ويشمل البحث على مجموعة من المباحث هي:-

❑ التغيرات في السكن الريفي.

❑ العوامل المؤثرة في تغير السكن الريفي.

❑ أنماط السكن الريفي المتطور.

❑ تغير السكن الريفي بين المشكلة والحل.

وانتهى البحث إلى تحديد المبادئ والأسس التي يجب أن تراعى في المسكن الريفي الحديث ، بحيث تحقق استمرارية الطابع الريفي والحفاظ على العادات والتقاليد وأيضاً التلاؤم مع البيئة المحيطة.

ملخص باللغة الإنجليزية:

This Research aims to study Modern Movement on Rural House for Assuite Villages, and using these trends to modernize Housing Environment for Egyptian villages. Achieving these aims, the research should follow these steps;

- 1 - Changing in rural house
- 2 - Factors affecting in changing rural house
- 3 - Patterns for modernizing rural house
- 4 - Problems and solving Changes for rural house

This research limiting the principles and criteria's of designing rural houses. This results should be taken care in architecture the modern village its Achieves the continuity of the rural impression and keeping the customs and tradition. Also the suitability for the surrounded environment .

(*) مدرس جغرافية العمران بكلية الآداب جامعة أسيوط.